قطاع الادخار والاحتياط
ⴰⵙⵙⵓ ⴰⵏⴰⵔ _ ⴰⵢⴻⵓⵔ
BRANCHE ÉPARGNE - PRÉVOYANCE

صندوق الإيداع والتدبير
ⵜⴰⵙⵙⵓⵜ ⵏ ⵉⵙⵎⵎⵓⵜⵏ ⴷ ⵉⵙⵓⵍⵉⵙⵏ
CAISSE DE DÉPÔT ET DE GESTION

2023

التقرير السنوي

CNRA
الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
ⵜⴰⵙⵙⵓⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵉⵡⵉⵣⵉ ⴷ ⵜⵉⵎⵉⵙⵙⴰⵔⵉⵏ
CAISSE NATIONALE DE RETRAITES ET D'ASSURANCES

RCAR
النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
ⵜⵓⵏⴰⵎⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⵓⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵉⵡⵉⵣⵉ
RÉGIME COLLECTIF D'ALLOCATION DE RETRAITE

التقرير السنوي

2023

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

فـهـرس

09 افـتـتـاحـيـة

- كلمة السيد المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير، رئيس لجان إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
- كلمة السيد المدير العام لقطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير

15 الحكـامة

- هيئات الحكامة
- تنظيم قطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير المكلف بتدبير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

23 أهـم محـطات سـنة 2023

- الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في خدمة البرامج الاجتماعية للدولة
- النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد في مرحلة الترسيخ
- أهم الأحداث
- أهم الأرقام

39 إنجـازات سـنة 2023

- تسيير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
- تسيير النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

افتتاحية

- كلمة السيد المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير رئيس لجان إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
- كلمة السيد المدير العام لقطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير

«... لقد وُضعت قدراتنا التشغيلية، وتعدد كفاءاتنا، ومرونة أنظمتنا وتنظيمنا على محك الاختبار. وقد أُثبِتت جدارتها، سواء من خلال النتائج المحققة أو عبر المشاركة الفعالة إلى جانب السلطات العمومية، في تصميم هذه المشاريع وآليات تنفيذها ...»

كلمة السيد

خاليد سفير

المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير
رئيس لجان إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

تُعدّ سنة 2023 محطة بارزة في مسار صندوق الإيداع والتدبير، إذ شهدت انطلاقة ورش تشاوري لإعداد المخطط الاستراتيجي الجديد للصندوق، تحت إسم **« CAP 2030 »**. وقد استلهم هذا المخطط مبادئه من دوره في خدمة تنمية البلاد، وتعزيز المصلحة العامة، وضمان حماية الادخار وصناديق الاحتياط التي يتولى الصندوق تدبيرها.

انطلاقاً من هذا التوجه، يشكل مخطط **« CAP 2030 »** خارطة طريق طموحة لأنشطة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، تهدف إلى تعزيز دوريهما المحوري في المشاريع التي تشرف عليها السلطات العمومية.

إنه امتداد طبيعي وشرعي، يستند إلى إنجازات ذات أثر كبير، ويعزز مكانة المؤسستين اللتين يديرهما صندوق الإيداع والتدبير كركيزة أساسية لتطوير احتياط اجتماعي مستدام لخدمة المواطن.

تميزت سنة 2023 بمساهمات فعّالة ومؤثرة من طرف الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، شملت الدعم الاجتماعي المباشر بشراكة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والدعم المباشر للسكن والمساعدة المباشرة لضحايا زلزال الحوز.

وُضعت قدراتنا التشغيلية، وتعدد كفاءاتنا، ومرونة أنظمتنا وتنظيمنا على محك الاختبار، حيث أثبتت فعاليتها، من خلال النتائج المحققة والمشاركة الفعّالة إلى جانب السلطات العمومية، في تصميم وتنفيذ هذه المشاريع والتي تعتبر تجسيدًا حقيقيًا لنماذج جديدة لخدمة عمومية رقمية، فعالة وميسّرة، تساهم في دعم نظام حماية اجتماعية قوي ومستدام.

كما عززت سنة 2023 ثقتنا وثقة شركائنا في قدرتنا على مواجهة التحديات العديدة والحاسمة للسنوات القادمة، من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا.

يمكننا الاعتماد على تعزيز التنسيق بين أنشطتنا المتنوعة لمواصلة دعم السلطات العمومية من خلال تصميم وهيكلة وتنفيذ مشاريع مبتكرة تتسم بقيمة مضافة عالية.

بهذا المنهج، نرتئي إلى مهامنا المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتنفيذ السياسات العمومية، والتي يمثلها صندوق الإيداع والتدبير كطرف ثالث موثوق فيه.

«... تعكس مساهمة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في هذه المشاريع الكبرى الثقة التي يحظى بها لدى السلطات العمومية، والتي ما فتئ يؤكدها ويثبتها بفضل مؤهلاته، لتصبح بذلك جزء لا يتجزأ من صورته ...»

كلمة السيد

محمد علي بنسودة

المدير العام لقطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير

2023 هي سنة حافلة بالأحداث والمشاريع والتحولات، ساهم فيها صندوق الإيداع والتدبير، بشكل فعال ،في تطوير أنشطة مهن الاحتياط الاجتماعي، عبر مؤسستيه المُسيَرتين: الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

وقد تميزت سنة 2023 بمرحلة هامة تجلت في مساهمة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في المشروع الملكي لتوسيع الحماية الاجتماعية وذلك على ضوء مشروع تحويل برنامج تيسير خلال سنة 2022، حيث تم إسهام وتعبئة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في أكبر المشاريع الاجتماعية التي أطلقتها السلطات العمومية.

في هذ الإطار، ساهم الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، إلى جانب شركائه المؤسساتيين في تفعيل مختلف المشاريع الاجتماعية، وذلك من خلال

- وضع آلية مبتكرة لأداء المساعدات الاستعجالية الممنوحة لفائدة الضحايا متضرري زلزال 8 شتنبر 2023، تعتمد على شبكة واسعة من مؤسسات الأداء بنوعيها (الوكالات الثابتة والمتنقلة) بهدف صرف مساعدات للمستفيدين، ابتداء من شهر أكتوبر 2023 .
- التدبير الثنائي لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر بشراكة مع مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتولي تدبير مهمة مراقبة الأهلية واحتساب الحقوق.
- وضع منصة رقمية آمنة بنظام رقمي شامل لتدبير برنامج دعم السكن وتجريد عمليات التحقق من الأهلية للاستفادة من الدعم من الطابع المادي عبر التبادل الإلكتروني للمعطيات (عبر واجهات برمجة التطبيقات) مع الشركاء.

تعكس مساهمة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في هذه المشاريع الكبرى الثقة التي يحظى بها لدى السلطات العمومية، والتي ما فتئ يؤكدها ويثبتها بفضل مؤهلاته (خبرته وواقعيته ومرونته وقدرته على الابتكار، ونتائجه الملموسة)، لتصبح بذلك جزء لا يتجزأ من صورته.

إضافة إلى ذلك، شهدت سنة 2023 نقطة تحول كبرى لنظام التقاعد التكميلي « روكور » بتحويل تصميمه من نظام يعتمد على النقاط إلى نظام بالرسملة الفردية، حيث يعتبر هذا التحول سابقة في مجال التقاعد بالمغرب.

بعد مرور سنة 2022 والتي تميزت بتقلبات غير مسبوقة في الأسواق المالية، تمت ملاحظة تحسن النتائج بشكل مرضٍ. فقد تم الحفاظ على التوازنات المالية على المدى الطويل لكل من الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بفضل الهيكلة المرنة للمحافظ المالية وآليات تدبير المخاطر المتجذرة في أنظمته وعملياته.

كما استفاد النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد من التطورات الإيجابية في الأسواق المالية، خلال سنة 2023، لمواصلة الحفاظ على احتياطي يزيد عن 121 مليار درهم والحفاظ على أفق ديمومته لسنة 2052، حسب حصيلته الأكتوارية الأخيرة.

كما شهدت سنة 2023 بداية انطلاق دورة استراتيجية جديدة تحت إسم « CAP 2030 » للفترة 2024 - 2030، محددة خارطة طريق جديدة لأنشطة الاحتياط المخولة للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

وتهدف خارطة الطريق هذه إلى تعزيز دور الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين كمؤسسة مرجعية ذات تأثير اجتماعي وبيئي مع الرفع من التميز التشغيلي. كما تمنح من خال النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، مكانة متميزة في مشروع إصلاح التقاعد، وتهدف إلى الحفاظ على قيادة صندوق الإيداع والتدبير من حيث تدبير التقاعد.

أود أن أشكر جميع الأطراف المعنية على ثقتهم حيث أمدونا بكامل الدعم لتحقيق مهمتنا المتمثلة في خدمة المصلحة العامة. كما أود أن أتقدم بالشكر لجميع مستخدمي قطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير لتفانيهم وصمودهم بتقديمهم كل الجهود من أجل خدمة المواطن.

الحكـــامة

- هيئات الحكامة
- تنظيم قطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير المكلف بتدبير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

الحكامة

قام صندوق الإيداع والتدبير، ابتداء من سنة 2019 ، بوضع آليات للحكامة مطابقة للمعايير الدولية والتي تضم في هيكلتها وظيفتين رئيسيتين. تنطوي هذه الهيكلة على :

- وظيفة قيادية تضطلع بسلطة الإشراف وصنع القرار و تتكون من المدراء أعضاء مجلس الإدارة برئاسة المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير.
- وظيفة تنفيذية يجسدها قطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير.

مكنت آليات الحكامة المعتمدة بكل من مؤسسة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، من إعادة تحديد أدوار كل هيئة بشكل أفضل، وتوضيح المسؤوليات الخاصة بكل منهما، بما يحقق تدبير فعال لأصولهما.

كذلك، ومواصلة منه لتعزيز آليات الحكامة في كل من مؤسستي الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد باعتماد هيئات متخصصة ذات مسؤوليات محددة بدقة وذات قيمة مضافة لتدبيرها. ليتم خلال سنة 2020 تعيين أربعة أعضاء مستقلين في لجان الإدارة والقيادة والاستثمار والتدقيق والمخاطر.

في إطار مواءمة ممارساته مع أفضل المعايير الدولية، وعلاوة على الإطار التنظيمي الجاري به العمل، انضم قطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير إلى نهج تطوعي لتعزيز نظام الحكامة عبر إنشاء هيئات متخصصة ذات مسؤوليات محددة، لتحقيق قيمة مضافة مؤكدة.

يتمثل هيكل الحكامة المعتمد على النحو التالي :

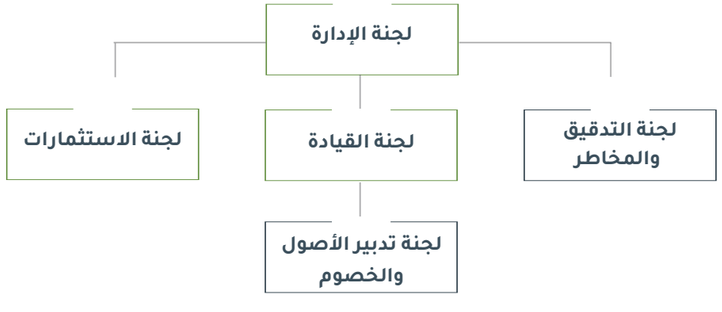

هيئات الحكامة

لجنة إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين / النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

تعد لجنة الإدارة أعلى هيئة تتولى الوظيفة القيادية وتتجلى بعض مسؤولياتها في

- فحص التقارير السنوية ؛
- فحص وإنهاء الحسابات الاجتماعية ؛
- فحص وحصر ميزانيات التسيير والتجهيز ؛
- المصادقة على الخطة الاستراتيجية وخطة العمل ؛
- فحص وتحديد برامج العمل.

بصفة عامة، تصدر لجنة الإدارة رأيا أوليا حول جميع العمليات ذات خصائص محددة، نخص بالذكر إطلاق المنتجات الجديدة وتعريفاتها.

ومع اختتام كل سنة مالية، يضع صندوق الإيداع والتدبير من خلال قطاع الادخار والاحتياط، بين يدي أعضاء لجنة الإدارة تقريرا سنويا للتدبير المالي يتعرض فيه بشكل خاص للمحفظة والتدفقات المالية برسم السنة موضوع التقرير وكذا للأداء المالي.

السيد خاليد سفير
المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير
رئيس لجان إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

السيد محمد علي بنسودة
المدير العام لقطاع الادخار والاحتياط
لصندوق الإيداع والتدبير

أعضاء لجنة إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

السيد عبد الجليل الحافر
وزارة الاقتصاد والمالية

السيد أنس نصفي
وزارة الاقتصاد والمالية

السيد الطيب بوهوش
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

السيد عمر حسوني
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية

السيد مصطفى البعاج
محكمة النقض

أعضاء لجنة إدارة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

السيد عبد الجليل الحافر
وزارة الاقتصاد والمالية

السيد أنس نصفي
وزارة الاقتصاد والمالية

السيد الطيب بوهوش
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

السيد حسن التايك
وزارة الداخلية

السيد عمر حسوني
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية

السيد مصطفى البعاج
محكمة النقض

السيدة كريمة خلدون
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

السيد عبد الله أبو الخير
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

السيد عثمان العدوي
وزارة التجهيز والماء

4 ممثلي المنخرطين

لجنة التدقيق والمخاطر

تكلف لجان إدارة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد لجنة التدقيق والمخاطر بمهام من بينها :

- إعداد وتسـهيل أعمال المراقبة والتحليل المخولة للجنة الإدارة، على ضوء النصوص التشريعية والتنظيمية ؛
- ضمان سلامة ومصداقية المعلومات المالية المنشورة ؛
- فحص الميزانية؛
- فحـص جميـع العمليـات ذات خصائـص معينـة، ولا سـيما إدمـاج صناديـق التقاعـد الداخليـة، وإطـلاق منتجـات جديـدة، والتعريفـات،... إلـخ
- فحص أي مسألة ذات طبيعة ماليــة أو محاسـبية تكلف بها، بناء على طلب لجنة الإدارة، وتقديم أي اقتـراح يهـدف إلى التعجيل بإجـراء أي مراجعة، فـي إطـار صلاحياتها.

أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر

السيد عبد الجليل الحافر
رئيس لجنة التدقيق والمخاطر

السيد بنيوسف صابوني
عضو مستقل

السيدة سمر الغرباوي
عضو مستقل

لجنة القيادة

تعد لجنة القيادة فرعا من فروع لجنة الادارة، وتتمثل مهمتها الرئيسية في مراقبة التوازن المالي الطويل المدى للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

وتعمل هذه اللجنة على إقرار الأهداف الطويلة المدى الموافقة للمحيط التقني والمالي.

كما أنها تضمن تفعيل استراتيجية الاستثمار بهدف خلق قيمة مستدامة تتلائم مع مصالح القطاع، دون مجازفة مفرطة.

أعضاء لجنة القيادة

السيد خاليد سفير
رئيس لجنة القيادة

السيدة لطيفة الشهابي
ممثلة صندوق الإيداع والتدبير

السيد محمد علي بنسودة
ممثل الوظيفة التنفيذية

السيد عبد الجليل الحافر
ممثل وزارة الاقتصاد والمالية

السيد محمد توفيق بنجلون التويمي
عضو مستقل

لجنة الاستثمار

تعتبر هذه اللجنة كهيئة مركزية لتفعيل التدبير المالي للنظام. وعلى هذا النحو، يتم تفويضها من طرف لجنة الاستثمار، واستناداً إلى أعمال لجنة تدبير الأصول والخصوم، تقوم لجنة الاستثمار بتنفيذ استراتيجية الاستثمار الخاصة بالقطاع، وتأطيرها بالمبادئ التوجيهية الصادرة عن لجنة القيادة.

أعضاء لجنة الاستثمار

السيد محمد علي بنسودة
رئيس لجنة الاستثمار

السيد محمود بالريشي
مدير قطب تدبير المخاطر بصندوق الايداع والتدبير

السيد محمد توفيق بنجلون التويمي
عضو مستقل

السيد ليونيل طانجي مالكا
عضو مستقل

لجنة تدبير الأصول والخصوم

تقوم لجنة تدبير الأصول والخصوم بتزويد لجنة القيادة بالملف التقني لالتزاماتها لتمكينها من تحديد التوجيهات الاستراتيجية المتعلقة بمطابقة الأصول والخصوم. من بين مهام لجنة الأصول والخصوم

- تقييم الالتزامات التي يجب تغطيتها ؛
- إعداد التقرير الأكتواري وفق الوضع السنوي ؛
- إنتاج الدراسات وعمليات المحاكاة بناءً على طلب هيئات الحكامة.

أعضاء لجنة تدبير الأصول والخصوم

السيد يوسف شلاش
رئيس لجنة تدبير الأصول والخصوم

السيد محمد أيت الموح
مدير الأكتوارية - قطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير

السيد محسن بخنيف
مدير تدبير المخاطر المالية و قيادة اليقظة الاحترازية

تنظيم قطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير المكلف بتدبير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

اللجنة التنفيذية

من اليسار إلى اليمين على الصورة

كريم الصفار، مدير قطب القيادة والتدقيق

محيي الدين زكرية، مدير قطب الرقمنة والموارد

يوسف شلاش، مدير قطب الاستراتيجية وتدبير الأصول والخصوم والأكتوارية والمالية

فاتن دينية، مديرة قطب تعبئة الادخار

محمد علي بنسودة، المدير العام لقطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير

مصطفى نيت اوهم، مدير قطب التضامن والتعويضات

نبيل خلقي، مدير قطب التقاعد

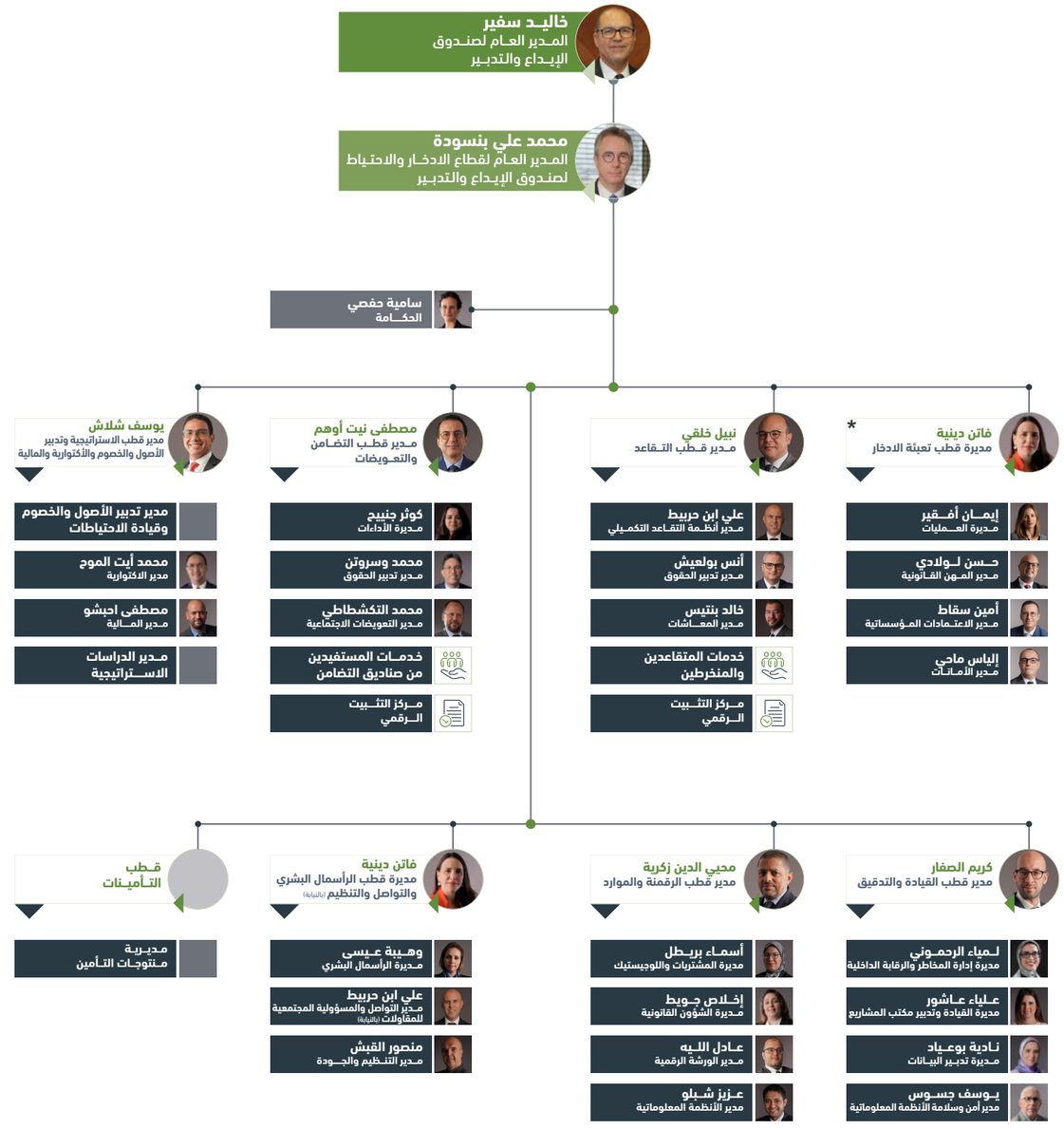

* قطب غير معني بتسيير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

أهم محطات سنة 2023

- الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في خدمة البرامج الاجتماعية للدولة
- النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد في مرحلة الترسيخ
- أهم الأحداث
- أهم الأرقام

الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
في خدمة البرامج الاجتماعية للدولة

انضم الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين إلى **عملية التضامن المطلقة للتصدي لآثار زلزال الحوز** الذي شهدته بلادنا في شهر شتنبر 2023. بالموازاة مع ذلك انكب الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين على تكثيف مبادراته لتنزيل برنامجين في غاية من الأهمية برسم هذه السنة ألا وهما : **الدعم المباشر للسكن والدعم الاجتماعي المباشر**

الدعم الاجتماعي المباشر

الدعم الاجتماعي المباشر

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية وتطبيقا لمقتضيات القانون الإطار 21.09 المتعلق بالحماية الاجتماعية، أطلق المغرب سنة 2021 ورشا لتعميم الحماية الاجتماعية الذي يهدف إلى توسيع تغطية نظام الحماية الاجتماعية ليشمل كافة المغاربة.

في هذا الإطار، تم إطلاق نظام المساعدات الاجتماعية المباشرة، في 28 دجنبر 2023، من خلال تسجيل المواطنين والمواطنات عبر المنصة الالكترونية « www.asd.ma »، بهدف تحسين الظروف المعيشية للأسر التي لديها أولاد في سن التمدرس أو تلك في وضعية هشة والتي لا تستفيد من أي مساعدة أسرية، بغاية تقديم شبكة أمان اجتماعية ودعم قدرتهم الشرائية.

تشمل تعويضات المساعدات الاجتماعية الممنوحة في إطار هذا النظام

- **منحة شهرية** مخصصة للأسر التي لديها أولاد دون سن (21) سنة لحمايتهم من المخاطر المرتبطة بالطفولة والصحة وتنمية المهارات ؛
- **الإعانة الجزافية** للأسر التي ليس لديها أولاد أقل من سن (21) سنة في وضعية فقر أو هشاشة بهدف دعم قدرتهم الشرائية وحمايتهم من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة ؛
- **منحة الولادة** للأسر المستهدفة.

وفي إطار نهج بناء مشترك، قام قطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير من خلال الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين وبشراكة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتسخير الموارد والخبرات بهدف إنجاح هذا الورش الاستراتيجي ذي البعد الاجتماعي على مختلف الأصعدة، (المواكبة القانونية، الإجراءات والمساطر، الرقمنة، إقامة الشراكات).

في إطار اتفاقية للتدبير المفوض ثلاثية الأطراف بين وزارة الاقتصاد والمالية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، تولى هذا الأخير مسؤولية التحقق من توفر شروط قبول وأهلية مقدمي طلبات الاستفادة من الدعم، وكذا تحديد الحقوق ومبالغ التعويضات التي سيتم دفعها للمستفيدين، لتتم إحالتها على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل الأداء. لأجل ذلك قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين ، بتطوير وإطلاق منصة رقمية شاملة لتدبير الأهلية واحتساب حقوق المستفيدين، تعتمد على « مركز تبادل البيانات » مع أكثر من 12 شريكا مؤسساتيا.

ومن جهته، تكلف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بتدبير تسجيل طلبات الدعم وتنفيذ الأداءات المحددة من طرف الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين وتتبعها وكذا معالجة طلبات واستفسارات المستفيدين.

هذا البرنامج، الذي رصدت له ميزانية بقيمة 25 مليار درهم برسم سنة 2024، مكن من إقامة درع اجتماعي لفائدة 7 ملايين من المغاربة تم استهدافهم عبر السجل الاجتماعي الموحد، لتعزيز الادماج الاقتصادي لهذه الفئة، إلى جانب محاربة الهشاشة وتطوير التنمية الاجتماعية والبشرية في البلاد.

الدعم المباشر للسكن

دعم سكن
ⴷⴰⵄⵎ ⵙⴽⵏ
DAAM SAKANE

أطلق صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في 17 أكتوبر 2023 برنامج الدعم المباشر للسكن بهدف تعزيز قدرة الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود والطبقات المتوسطة، للولوج إلى سكن لائق.

ويستفيد من هذا الدعم المغاربة المقيمون بالمغرب أو بالخارج، الذين لا يتوفرون على سكن بالمغرب ولم يسبق لهم الاستفادة من مساعدة خاصة بالسكن. ويتم تحديد مبالغ المساعدة حسب قيمة السكن الذي يتم اقتناؤه. وهكذا، تم تحديد مبلغ المساعدة في مائة ألف (100.000) درهم من أجل اقتناء سكن يقل ثمن بيعه أو يعادل ثلاثمائة ألف (300.000) درهم مع احتساب الرسوم وسبعون ألف (70.000) درهم من لاقتناء مسكن يفوق ثمنه ثلاثمائة ألف (300.000) درهم ويقل أو يعادل سبعمائة ألف (700.000) درهم مع احتساب الرسوم.

بالاعتماد على الخبرة المكتسبة في مجال التدبير المفوض للبرامج الاجتماعية لفائدة الدولة، تم تخويل تدبير هذا البرنامج إلى صندوق الإيداع والتدبير عبر الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين عن طريق اتفاقية تدبير مفوض موقعة بين وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزارة الاقتصاد والمالية.

يغطي هذا التدبير المفوض جميع مراحل هذا البرنامج المرتبطة بتسجيل الطلبات وتدبير الحقوق وصرف المساعدات وكذا معالجة طلبات واستفسارات مقدمي طلب الاستفادة من الدعم.

وفي هذا السياق اتخذ الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين التدابير اللازمة على المستوى العملي والتقني من أجل ضمان التنزيل الفعال لهذا البرنامج في جميع مراحله من بدايتها إلى نهايتها، المتمثلة في

- وضع منصة رقمية آمنة "بنظام رقمي شامل تحت اسم «دعم السكن» تتكون من بوابة إلكترونية « www.daamsakane.ma » وتطبيق للهواتف الذكية « DAAM SAKANE » مصممة لمرافقة مقدمي الطلبات والمستفيدين في جميع مراحل العملية، من التسجيل إلى غاية الحصول على شهادة رفع الرهن.
- التجريد من الطابع المادي لعمليات التحقق من الأهلية للاستفادة من الدعم عبر التبادل الآلي للمعطيات (عبر واجهات برمجة التطبيقات) مع الشركاء، لا سيما مع وزارة الاقتصاد والمالية من خلال المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة، ووزارة الداخلية من خلال منصة «رخص»، والمديرية العامة للأمن الوطني والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والمجلس الوطني للموثقين بالمغرب ووكالة الإسكان والتجهيزات العسكرية.
- إحداث نظام للمراقبة والتتبع العملي لسلسلة القيم بأكملها.
- وضع بوابة للقيادة خاصة بالقائمين على هذا البرنامج.

المساعدات المباشرة للضحايا المتضررين من زلزال الحوز

المساعدة المالية للأسر المتضررة من الزلزال

تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في أعقاب الزلزال الذي شهدته منطقة الحوز في الثامن من شتنبر 2023، تم إطلاق برنامج استعجالي لإعادة الإعمار والمساعدة على إعادة بناء المساكن المدمرة بالمناطق المتضررة، عبر تقديم مساعدات مالية استعجالية مباشرة بقيمة 30.000 درهم للأسر المعنية، وكذا مساعدات مالية مباشرة بقيمة 140.000 درهم لبناء المساكن المدمرة بشكل كلي و 80.000 درهم لتغطية أشغال إعادة تأهيل المساكن التي انهارت بشكل جزئي.

ولأجل تنزيل هذا البرنامج خلال الآجال وبالفعالية المطلوبة، قامت الدولة ممثلة بوزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، بتكليف صندوق الإيداع والتدبير عبر مؤسسته المسيرة ،الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، في إطار التدبير المفوض بمهمة إدارة وأداء المساعدات الخاصة بهذا البرنامج.

ووفاءً منه لدوره كمؤسسة مسؤولة في خدمة المواطن، التزمت الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بتولي مهمة تدبير وصرف التعويضات المخصصة برسم هذا البرنامج طبقا لكيفيات الأداء المقررة من طرف الدولة، واتخاذ كافة التدابير التنظيمية والعملية اللازمة، وذلك من خلال

- وضع منصة للأداء خاصة بهذا البرنامج ، متصلة بشبكة مؤسسات الأداء المتواجدة على مستوى العمالات والأقاليم الستة المتضررة : مراكش، الحوز، شيشاوة، تارودانت، أزيلال وورزازات ؛
- وضع وحدات متنقلة لضمان أداء المساعدات الاستعجالية في الوقت المحدد لفائدة الأسر التي تم إحصاؤها والمتواجدة بمناطق يصعب فيها الوصول إلى شبابيك الأداء الثابتة ؛
- التنسيق العملي والميداني مع مختلف الجهات المعنية (السلطات المحلية، مؤسسات الأداء، ...) لضمان المرونة في التدبير وتحقيق الفعالية المطلوبة ؛
- مواصلة تحقيق القرب من المستفيدين باعتماد أنجع طرق التواصل الملائمة (كبسولات تعليمية، إعلانات إذاعية، تعيين رقم خاص بمركز النداء، إمكانية التواصل عبر التطبيق "واتساب"، ...) ؛
- إتاحة التتبع الآني للأداءات عبر لوائح للقيادة متاحة لمختلف القائمين على هذا البرنامج.

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد في مرحلة الترسيخ

وفيا لالتزاماته اتجاه جودة الخدمة، واصل النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد جهوده لتعزيز التميز العملياتي الهادف إلى تحسين الخدمات وتقليل الآجال المحددة لمعالجة طلبات. وتتجلى هذه الجهود في مواصلة مشاريع الرقمنة الخاصة بمسار الزبناء، بما في ذلك محاكاة المعاشات.

كما تميزت سنة 2023 أيضًا، بوضع عدة إجراءات لفائدة المنخرطين، تدعو إلى تعزيز القرب والتفاعل. ويتعلق الأمر بتفعيل نشاط دائم لتحليل وتدبير المسار المهني للمنخرطين، مع إعطاء أهمية خاصة للمنخرطين المقبلين على التقاعد وكذا استخدام الوكالة المتنقلة لتعزيز القرب مع المنخرطين.

على المستوى المالي، تمت مراجعة الإطار التعاقدي لتدبير المحافظ الاستثمارية من خلال توقيع ثلاثة اتفاقيات تدبير مفوض مع الفروع المتخصصة لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير : "CDG INVEST" للاستثمارات غير المدرجة "EWANE ASSETS" للأصول العقارية، و"CDG CAPITAL" للأصول المالية. بالنسبة للأرقام الرئيسية للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، شهدت سنة 2023 زيادة في عدد المنخرطين المساهمين في النظام العام، حيث مر عددهم من 119.955 في سنة 2022 إلى 121.813 سنة 2023.

وقد عرفت الاشتراكات والمساهمات المحصلة في إطار النظام العام والنظام التكميلي ارتفاعا بنسبة 4,2%، حيث مرت من من 3.4824,81 مليون درهم سنة 2022 إلى 3.6282,31 مليون درهم سنة 2023.

خلال سنة 2023، قام النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بأداء معاشات بمبلغ 7.824,76 مليون درهم لفائدة 147.266 مستفيدًا من المعاشات، مقابل 7.474,68 مليون درهم سنة 2022 لفائدة 144.162 مستفيدًا.

على المستوى الاكتواري، تم الحفاظ على أفق ديمومة للنظام العام في أفق 2052، مع انخفاض الدين الضمني للأفق المتوقع، الذي بلغ 62 مليار درهم. يُفسر هذا الانخفاض بشكل رئيسي بتأثير السوق المرتبط بارتفاع نسب الفائدة.

أهم الأحداث

الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

التقاعد والتأمين

- **تحول النظام التكميلي للتقاعد "روكور"** : التحول الناجح للنظام التكميلي للتقاعد "روكور" من نظام قائم على النقاط إلى نظام قائم على الرسملة، ابتداء من فاتح أكتوبر 2023 ؛
- **تطوير الأنشطة** : إطلاق نشاط التأمين الشامل :
  - **جودة الخدمات** : إدخال تحسينات تشغيلية مكنت من الرفع من جودة الخدمات وتقليص مدة معالجة الملفات والطلبات ؛
  - **التزامات الخدمة** : وضع ونشر التزامات الخدمة الخاصة بنظام التقاعد التكميلي "روكور".

التضامن والتعويضات

- **التدبير المفوض** : تكليف الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بتدبير برامج اجتماعية:
  - برنامج تيسير: أداء منح تيسير برسم الموسم الدراسي 2023/2022 وإغلاق البرنامج لإدماجه في إطار برنامج الدعم الاجتماعي المباشر؛
  - المساعدات المباشرة للدولة في إطار البرنامج الاستعجالي لإعادة الاعمار ودعم إعادة بناء المنازل المدمرة بالمناطق المتضررة من زلزال الحوز: وضع آلية لأداء المساعدات المالية باعتماد وكالات القرب لفائدة أزيد من 60.000 مستفيد، والشروع في صرف هذه المساعدات ابتداء من أكتوبر 2023 ؛
  - الدعم الاجتماعي المباشر : تدبير ثاني بشراكة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. لقد تم إطلاق هذا البرنامج بطريقة رقمية بشكل كلي ترتكز على تبادل المعطيات مع العديد من الشركاء المؤسساتيين والشروع في صرف الدفعة الأولى من الدعم خلال شهر دجنبر 2023؛
  - الدعم المباشر للسكن : تم إطلاق هذا البرنامج بطريقة رقمية بشكل كلي ترتكز على تبادل المعطيات مع العديد من الشركاء المؤسساتيين، و تم الشروع في صرف الدفعة الأولى من الدعم خلال شهر يناير 2024 ؛
  - **التزامات الخدمة** : وضع ونشر التزامات الخدمة الخاصة ببرامج ومنتوجات "التضامن والتعويضات".

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

التدبير التشغيلي

- **إدخال تحسينات تشغيلية** مكنت من الرفع من جودة الخدمات وتقليص مدة معالجة الملفات والطلبات ؛
- **إطلاق نشاط جديد** للتحليل والتدبير المسبق للمسار المهني للمنخرطين يستهدف بصفة خاصة المنخرطين المقبلين على التقاعد ؛
- **إطلاق وتفعيل الوكالات المتنقلة** لتحقيق مزيد من القرب لفائدة المنخرطين ؛
- **التزامات الخدمة**: وضع ونشر التزامات الخدمة الخاصة بالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

التدبير المالي والتقني للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين وللنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

- مواصلة الحفاظ على نسبة تغطية الالتزامات المالية بنسبة تفوق 100% بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين ؛
- تنزيل المقتضيات الجديدة للاحتياطات طبقا لمذكرة هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين ؛
- مراجعة الإطار التعاقدي لتدبير المحافظ الاستثمارية من خلال التوقيع على ثلاث (3) اتفاقيات للتدبير المفوض مع كل من :
  - CDG CAPITAL "سي دي جي كابيتال" للأصول المالية ؛
  - CDG INVEST "سي دي جي انفست" للاستثمارات غير المدرجة ؛
  - شركة "إيوان أسيت EWAN ASSETS" للأصول العقارية ؛
- مواصلة الحفاظ على أفق ديمومة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بشكل قار حتى سنة 2052.

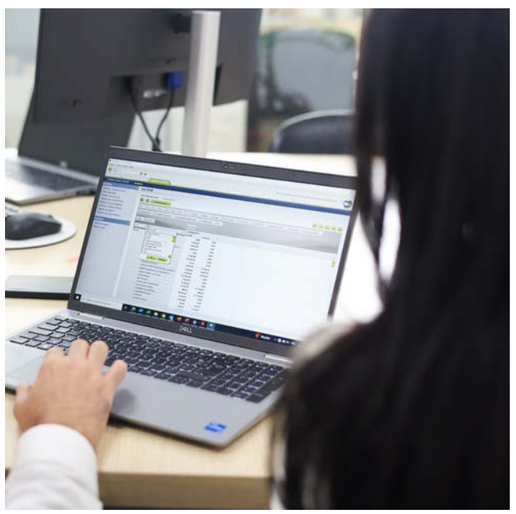

مجالات أخرى

متابعة أوراش التميز التشغيلي التي تمكن من الرفع من جودة الخدمة وتقليص مدة المعالجة

- متابعة أوراش رقمنة مسار الزبناء بما في ذلك رقمنة عملية محاكاة المعاشات ؛
- AGILYS 2.0 : تفعيل جميع الوحدات على برنامج تيسير وإدماج الصيغة الجديدة "روكور" على مستوى AGILYS 2.0 مع خاصية قيادة التغيير ؛
- تقليص مدة المعالجة :
- رقمنة متقدمة لمسار الزبناء لاسيما خدمات روكور وبرنامج تيسير ؛
- مواصلة الحفاظ على شهادتي إيزو 27001 نسخة 2017 لنظام تدبير أمن الأنظمة المعلوماتية وإيزو 9001 نسخة 2015 لنظام تدبير الجودة ؛
- تجديد شهادات المبادئ التوجيهية للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي في ميدان "جودة الخدمات" و"تكنولوجية المعلومات والتواصل" و"الحكامة الجيدة".

issa qualité des services 2023

ISO 9001 BUREAU VERITAS Certification

issa technologies de l'information et de la communication 2023

ISO 27001 v2022 certified by CERTI TRUST

issa bonne gouvernance 2023

أهم الأرقام

22
أنظمة تقاعد وصناديق مسيرة

أكثر من 143
مليار درهم من الاحتياطات المسيرة
(13% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني)

أكثر من 20
مليار درهم من المساهمات
والأداءات السنوية

2052
أفق ديمومة النظام الجماعي
لمنح رواتب التقاعد

أكثر من 3.600
مؤسسة منضمة

في خدمة أكثر من
4,5
مليون مواطن

المستخدمون

359 مستخدم
بما فيهم **264** مستخدم في
مهن الاحتياط

49% إناث

51% ذكور

إنجازات سنة 2023

- تسيير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين
- تسيير النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

CNRA

الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵓⵣⵣⵉⵍⵜ ⴰ ⵉⵎⵓⵙⵙⵓⵏ

CAISSE NATIONALE DE RETRAITES ET D'ASSURANCES

CNRA

الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

التأسيس

يعتبر الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلالية المالية ويسير شؤونها صندوق الإيداع والتدبير. تم تأسيسها وفق الظهير الشريف رقم 301.59.1 بتاريخ 27 أكتوبر 1959 الذي تم إتمامه وتعديله بالظهير رقم 131.14.1 بتاريخ 31 يوليوز 2014.

مجال التدخل

يعمل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين تحت ضمانة الدولة وتتجلى مهامه كما يلي

- تلقي رؤوس الأموال المكونة للإيرادات الممنوحة تعويضا عن حوادث الشغل أو الأمراض المهنية والإيرادات الممنوحة تعويضا عن إيرادات حوادث السير أو الممنوحة بموجب قرارات قضائية تعويضا عن حوادث الحق العام. وتنص المادة 2 من الظهير الطابع الإجباري لشركات التأمين وإعادة التأمين بدفع الرساميل المكونة لإيرادات حوادث الشغل والأمراض المهنية إلى الصندوق الوطني.
- إصدار تأمينات هدفها :
  - » دفع رساميل أو إيرادات مكونة من مساهمات محصلة ورسملة ؛
  - » تأمين إيرادات معجل دفعها عمرية كانت أو مؤقتة ؛
  - » تأمين إيرادات عمرية مؤجلة في حالة الحياة، من خلال دفعات واحدة أو دورية، والتي يمكن دفعها في حالة العجز.
- التدبير دون التزامات مالية :
  - » لأنظمة تنص عليها تشريعات محددة ؛
  - » لأي نظام أو معاش بشكل تعاقدي (تدبير مفوض).

تدخل ذو تأثير اجتماعي قوي وتفاعل مباشر مع

أكثر من 4 مليون مواطن

أهم الأرقام لسنة 2023

التدبير الذاتي
مجال صناديق التضامن

رساميل مكونة وتعويضات محصل عليها
864,25 مليون درهم
-16,6 %

إيرادات مؤدات
616,92 مليون درهم
+7,7 %

عدد المستفيدين
92.271*
+2,6 %

حوادث الشغل

عدد المستفيدين*
76.929
+3 %

الرساميل المكونة
705,92 مليون درهم
-21,1 %

الإيرادات المؤدات
470,27 مليون درهم
+10,5 %

الاحتياطات الحسابية
7.099,22 مليون درهم
+7,2 %

حوادث السير

عدد المستفيدين*
15.342
+0,8 %

التعويضات المحصل عليها
158,33 مليون درهم
+11,9%

الإيرادات المؤدات
146,65 مليون درهم
-0,5 %

الاحتياطات الحسابية
265,22 مليون درهم
+2 %

(*) أخذا بعين الاعتبار تعليق الحقوق

التدبير الذاتي
مجال التقاعد والتأمين

أقساط ومساهمات محصل عليها
1.802,65 مليون درهم
+14,7%

معاشات مؤدات
1.789,08 مليون درهم
+ 34,9 %

روكور

عدد المساهمين النشيطين
72.823
+2,4%

رقم المعاملات
1.634,19 مليون درهم
+14,5%

معاشات مؤدات
1.201,53 مليون درهم
+39,1%

احتياطات حسابية
9.322,08 مليون درهم
+10,8%

منتوجات أخرى للتقاعد *

رقم المعاملات
174,23 مليون درهم
+2,2%

معاشات مؤدات
600,25 مليون درهم
+29,6%

(*) صندوق تقاعد هيئات المحامين بالمغرب، الضمان الحرفي، رأسمال نهاية الخدمة، إيرادات مؤجلة الدفع، إيرادات فورية، تأمين الوفاة والعجز، المعاشات الثابتة، الصندوق الداخلي للتقاعد للمكتب الشريف للفوسفاط

التدبير الذاتي
مجال صناديق التضامن

حوادث الشغل

وفقا للمرسوم 1-60-233 ، يقوم الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين منذ تأسيسه، بتدبير :

- ملفات حوادث الشغل تحت مسؤولية أرباب العمل الغير مؤمن عليهم أو شركات التأمين عوض أرباب العمل المؤمن عليهم :
- ملفات الأمراض المهنية تحت مسؤولية شركات التأمين عوض أرباب العمل المؤمن عليهم :
- ملفات حوادث التلاميذ المتمدرسين تحت مسؤولية وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

انخفاض الرساميل المكونة بنسبة 21,1%

تميزت سنة 2023 بانخفاض هام لعدد الملفات بنسبة 48,6% مقارنة مع سنة 2022، حيث مر عدد الملفات من 10.882 ملف في سنة 2022 إلى 5.592 ملف في سنة 2023. ويفسر هذا الانخفاض أساسا بتحويل ثلاث محافظ إيرادات حوادث الشغل تم تحقيقها خلال سنة 2022.

وقد بلغت الرساميل المكونة لإيرادات حوادث الشغل المحصل عليها 705,92 مليون درهم مقابل 894,57 مليون درهم في سنة 2022 أي بانخفاض نسبته 21,1%. ويفسر هذا الانخفاض أساسا بانخفاض مبلغ تحويل محافظ إيرادات حوادث الشغل

وفيما يخص أرباب العمل الغير المؤمنين، توصل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين برساميل مكونة قدرها 4,45 مليون درهم، أي ما يعادل 23 ملفا مقابل 2,37 مليون درهما خصت 12 ملف في سنة 2022.

تطور عدد ملفات حوادث الشغل والرساميل المكونة

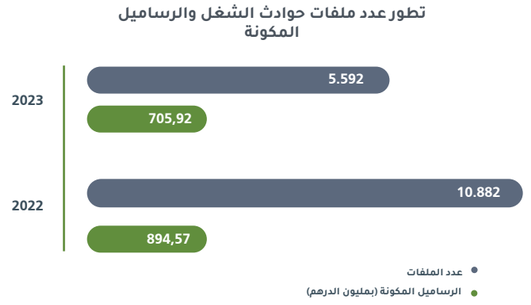

توزيع ملفات حوادث الشغل المتوصل بها

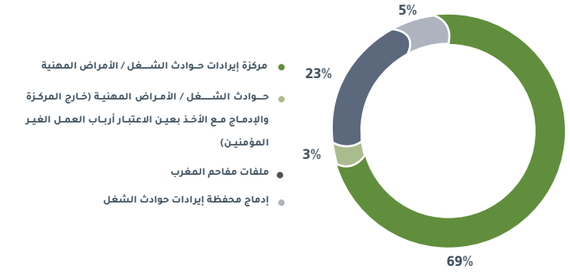

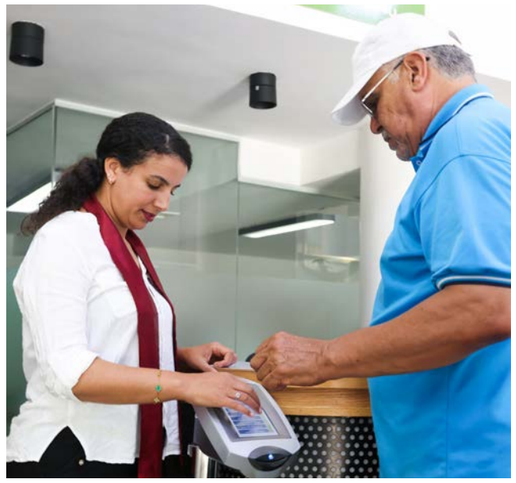

ارتفاع عدد المستفيدين بنسبة 3%

خلال سنة 2023، وصل عدد المستفيدين من إيرادات حوادث الشغل (أخذا بعين الاعتبار تعليق الحقوق) إلى 76.929 مستفيد مقابل 74.684 في سنة 2022، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 3%.

على غرار السنوات الماضية، لازالت فئة ضحايا حوادث الشغل مهيمنة على مجموع المستفيدين من إيرادات حوادث الشغل حيث بلغ عدد الضحايا 54.023 ممثلا بذلك 70% من مجموع المستفيدين.

كما وصل السن المتوسط للمستفيدين إلى 61 سنة بالنسبة للضحايا و 64 سنة بالنسبة للأزواج و 75 سنة بالنسبة للأصول و 15 سنة بالنسبة للأيتام.

تطور عدد المستفيدين من إيرادات حوادث الشغل

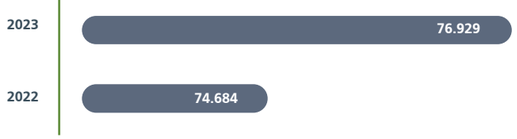

ارتفاع الاحتياطات الحسابية بنسبة 7,2%

إلى حدود نهاية سنة 2023، بلغت الاحتياطات الحسابية المتعلقة بإيرادات حوادث الشغل 7.099,22 مليون درهم مقابل 6.625,15 مليون درهم سنة 2022، أي بارتفاع نسبته 7,2%.

تطور الاحتياطات الحسابية (بمليون الدرهم)

ارتفاع الإيرادات المؤدات بنسبة 10,5%

خلال سنة 2023، وصل مبلغ الإيرادات المؤدات لحوادث الشغل والأمراض المهنية إلى 470,27 مليون درهم مقابل 425,43 مليون درهم بالمقارنة مع سنة 2022، أي بارتفاع نسبته 10,5%.

تطور الإيرادات المؤدات (بمليون الدرهم)

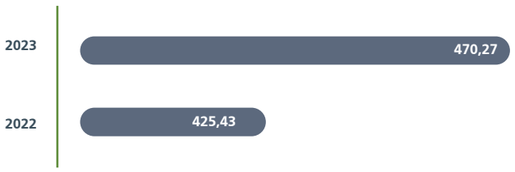

التدبير الذاتي
مجال صناديق التضامن

حوادث السير

تطبيقا لقانون الظهير رقم 1-84-177 الصادر بتاريخ 02 أكتوبر 1984 والمتعلق بتعويض ضحايا الحوادث التي تسببت فيها عربات برية ذات محرك، يتولى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين تدبير تعويضات حوادث السير لفائدة الضحايا القاصرين وذوي حقوقهم، مقابل تلقي مبلغ تعويض الضحايا القاصرين وذوي حقوقهم من شركات التأمين.

بالنسبة للضحايا القاصرين، يدفع هذا التعويض جزئيا على شكل إيراد حتى بلوغهم سن الرشد، ويتم دفع الباقي لهم على شكل رأسمال عند بلوغهم هذا السن. أما بالنسبة لذوي الحقوق القاصرين، فإنه يتم دفع جميع التعويضات على شكل إيراد.

ارتفاع التعويضات المحصل عليها بنسبة 11,9%

في سنة 2023، توصل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بـ 5.572 ملف حادثة سير مقابل 5.599 ملف بالمقارنة مع سنة 2022 بانخفاض نسبته 0,5%. وقد سجل المبلغ الإجمالي للتعويضات ارتفاعا حيث انتقل من 141,49 مليون درهم خلال سنة 2022 إلى 158,33 مليون درهم في سنة 2023، أي بزيادة نسبتها 11,9%.

تطور عدد ملفات حوادث السير والتعويضات المحصل عليها

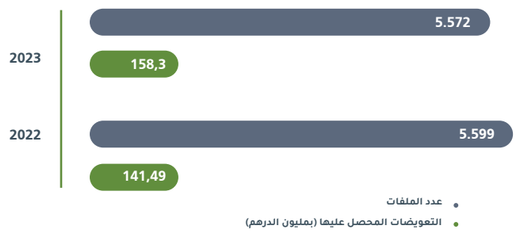

ارتفاع عدد المستفيدين بنسبة 0,8%

ارتفع عدد المستفيدين من إيرادات حوادث السير (المكون من الضحايا وذوي الحقوق القاصرين) من 15.216* مستفيد في سنة 2022 إلى 15.342* مستفيد في سنة 2023، أي بارتفاع نسبته 0,8%. وبلغ عدد فئة ذوي الحقوق القاصرين 98.583 مستفيد، ممثلة بذلك الأغلبية الساحقة بنسبة 64% من مجموع المستفيدين.

(*) أخذا بعين الاعتبار تعليق الحقوق

تطور عدد المستفيدين من إيرادات حوادث السير

انخفاض طفيف للإيرادات المؤدات

بلغت الإيرادات المؤدات خلال هذه السنة 146,65 مليون درهم مقابل 147,31 مليون درهم في سنة 2022، أي بانخفاض طفيف نسبته 0,5%.

تطور الإيرادات المؤدات (بمليون الدرهم)

انخفاض الاحتياطات الحسابية بنسبة 2%

إلى حدود نهاية سنة 2023، عرفت الاحتياطات الحسابية لإيرادات حوادث السير انخفاضا بنسبة 2% حيث بلغت 265,22 مليون درهم مقابل 270,55 مليون درهم في سنة 2022.

تطور الاحتياطات الحسابية (بمليون الدرهم)

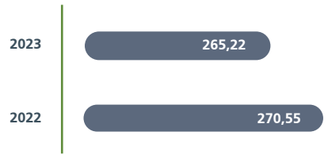

التدبير الذاتي
مجال التقاعد والتأمين

روكور : النظام التكميلي للتقاعد

يعد روكور منتوج ادخار تقاعد تكميلي بالرسملة الفردية والانخراط الفردي مفتوح لجميع الشرائح السوسيو- مهنية والذين يرغبون في تكوين والاستفادة من ادخار تقاعد آمن و مريح بمزايا متعددة.

ويعد «روكور»، النظام الذي تم إطلاقه وتسويقه من طرف الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين منذ سنة 1988، من بين أنظمة ادخار التقاعد التكميلية التي تضمن دخلا إضافيا عند سن التقاعد على شكل

- رأسمال،
- إيراد شهري عمري قابل للتحويل أو غير قابل للتحويل حسب رغبة المنخرط،
- أو مستحق يجمع بين كل من الإيراد العمري والرأسمال.

ارتفاع عدد المساهمين النشيطين بنسبة 2,4%

شهدت سنة 2023 ارتفاعا في عدد المساهمين النشيطين بنسبة 2,4% مقارنة مع سنة 2022، ليصل إجمالي عدد المنخرطين في « روكور » إلى 72.823 منخرط مقابل 71.132 بالمقارنة مع السنة الماضية.

تطور عدد المساهمين النشيطين

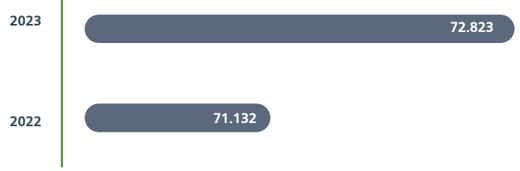

ارتفاع رقم المعاملات بنسبة 14,5%

خلال سنة 2023، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بتحصيل مساهمات انخراط وتصحيح بلغت 1.634,19 مليون درهم مقابل 1.427,85 مليون درهم في سنة 2022 أي بارتفاع نسبته 14,5%.

تطور رقم المعاملات (بمليون الدرهم)

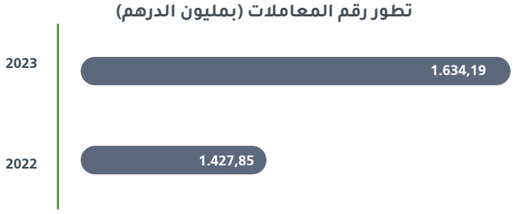

ارتفاع المعاشات المؤدات بنسبة 39,1%

خلال سنة 2023، تم تصفية 10.121 ملف مقابل 8.006 ملف بالمقارنة مع السنة الماضية، أي بارتفاع نسبته 26,4%. ويتوزع عدد الملفات المصفاة كما يلي :

- قرض تسبيق على عقد « روكور » : 2.058
- خيار الرأسمال : 3.720
- استرجاع المساهمات : 4.144
- رأسمال الوفاة : 46
- المعاشات : 153

باستثناء قروض التسبيق على عقد « روكور» فقد تم خلال هذه السنة أداء معاشات بلغت 1.201,53 مليون درهم مقابل 863,57 مليون درهم في سنة 2022 أي بارتفاع نسبته 39,1%.

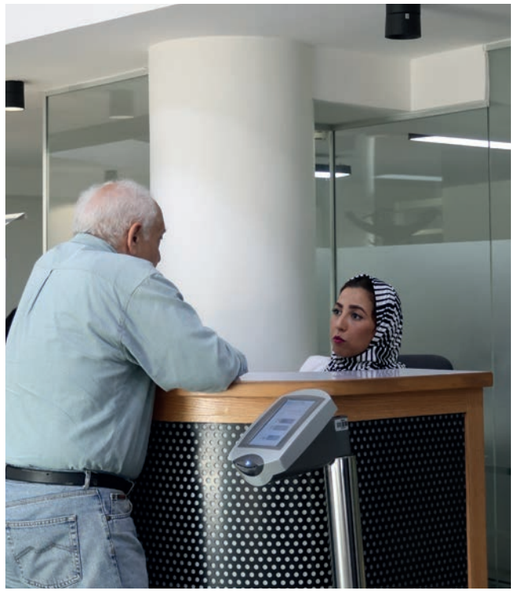

تطور المعاشات المؤدات (بمليون الدرهم)

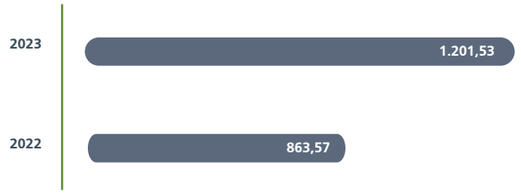

ارتفاع الاحتياطات الحسابية بنسبة 10,8%

إلى حدود نهاية سنة 2023، بلغت الاحتياطات الحسابية المكونة والتي تغطي حقوق المؤمنين لهم 9.322,08 مليون درهم مقابل 8.416,54 مليون درهم في سنة 2022 أي بارتفاع نسبته 10,8%.

تطور الاحتياطات الحسابية (بمليون الدرهم)

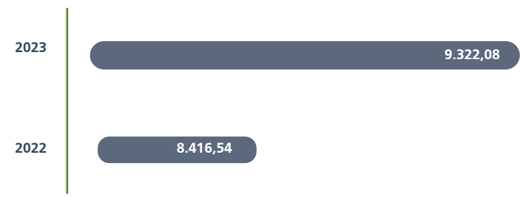

صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب

قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، في سنة 1991 بإطلاق صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب. وهو نظام تقاعد خاص بمحامي المغرب المرسمين والمتمرنين، يضمن لهم معاشات تقاعد في 60 سنة من العمر ومعاشات في حالة زمانة ومعاشات لذوي الحقوق في حالة الوفاة.

يتميز صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب بتنوع موارده التمويلية التي تتكون أساسا من الفوائد الممنوحة من طرف صندوق الإيداع والتدبير على الحساب العام للمحامين ومن المساهمات الفردية للمحامين برسم الانخراط والتصحيح وغيرها من الموارد المحددة من طرف مختلف الهيئات.

انخفاض عدد المحامين المسجلين بنسبة 8%

بلغ عدد المحامين المسجلين في صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب منذ دخول هذا الصندوق لحيز التطبيق حتى نهاية سنة 2023 إلى 5.824 محاميا مقابل 6.332 محاميا مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 8% بالمقارنة مع السنة الماضية.

تطور عدد المحامين المسجلين

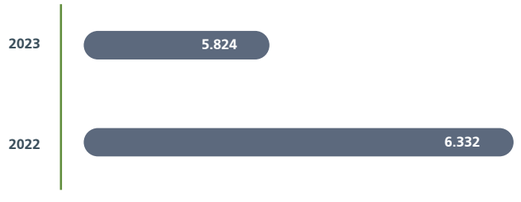

ارتفاع رقم المعاملات بنسبة 3,7%

وصل مبلغ تحصيلات صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب في سنة 2023 إلى 10,60 مليون درهم مقابل 10,22 مليون درهم في سنة 2022، بارتفاع نسبته 3,7%.

تطور رقم المعاملات (بمليون الدرهم)

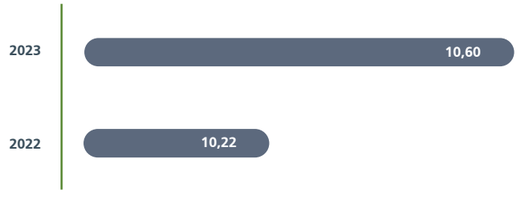

انخفاض المعاشات المؤدات بنسبة 2,1%

خلال سنة 2023، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بتصفية 66 ملفا جديدا لفائدة المستفيدين من صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للمعاشات المصفات إلى حدود نهاية سنة 2023 إلى 1.373 ليصبح إجمالي المبالغ المدفوعة 11,09 مليون درهم مقابل 11,33 مليون درهم في سنة 2022، أي بارتفاع نسبته 2,1%.

تطور المعاشات المؤدات (بمليون الدرهم)

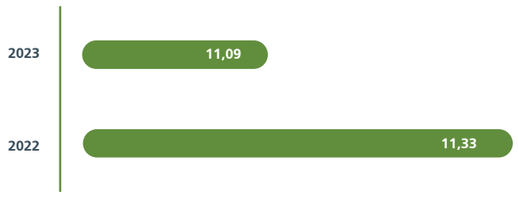

انخفاض الاحتياطات الحسابية بنسبة 0,8%

إلى حدود نهاية سنة 2023، وصلت الاحتياطات الحسابية والتي تغطي حقوق المؤمنين لهم 453,53 مليون درهم مقابل 457,15 مليون درهم سنة 2022، أي بانخفاض نسبته 0,8%.

تطور الاحتياطات الحسابية (بمليون الدرهم)

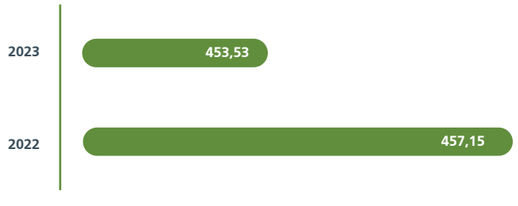

قيم نقط صندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب

ابتداء من فاتح يناير 2024، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، بعد موافقة وزارة الاقتصاد والمالية، بالحفاظ على قيمتي شراء ونفع النقط المتعلقتين بصندوق التقاعد لهيئات المحامين بالمغرب على التوالي في 1,9210 درهم و 0,1784 درهم.

التدبير الذاتي
مجال التقاعد والتأمين

الضمان الحرفي

خلال سنة 2023، بلغت حصة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في الأقساط وواجبات الاشتراك المحصل عليها في إطار نظام الضمان الحرفي 0,25 مليون درهم مقابل 0,20 مليون درهم بالمقارنة مع السنة الماضية.

معاشات تقاعد أخرى

قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، خلال سنة 2012، بتدبير معاشات الصندوق الداخلي للتقاعد للمكتب الشريف للفوسفاط الغير المحولة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، والمتمثلة في :

- المعاش الثابت لفائدة النشيطين ؛
- الزيادات في المصاريف العائلية لفائدة النشيطين ؛
- المعاش الثابت لفائدة المستفيدين من المعاش ؛
- الزيادات في المصاريف العائلية لفائدة المستفيدين من المعاش.

كما وصل المبلغ الإجمالي للمعاشات المؤدات خلال سنة 2023 إلى 383,61 مليون درهم مقابل 376,60 مليون درهم بارتفاع نسبته 1,8% بالمقارنة مع السنة الماضية وقد استفاد منها 37.899 مستفيد.

وفي إطار تدبير هذه الأنظمة تم تكوين احتياطي تقني وصل، حتى نهاية هذه السنة، إلى 7.173,60 مليون درهم مقابل 7.494,91 مليون درهم في سنة 2022، أي بانخفاض نسبته 4,3%.

وبلغ عدد الملفات المصفات 173 ملفا مقابل 125 خلال سنة 2022، فيما بلغت المعاشات المؤدات 1,01 مليون درهم. أما بالنسبة للاحتياطات الحسابية التي تغطي حقوق المؤمنين، فقد وصلت خلال سنة 2023 إلى 44,01 مليون درهم مقابل 44,81 مليون درهم في سنة 2022.

كما قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في سنة 2023 بأداء معاشات ثابتة لفائدة متقاعدي بعض المؤسسات العمومية بلغت 10,65 مليون درهم لفائدة 893 مستفيد.

ووصلت الاحتياطات الحسابية المكونة إلى 350,10 مليون درهم مقابل 450,79 مليون درهم في سنة 2022، أي بانخفاض نسبته 22,3%.

في ماي 2021، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بإطلاق، في مرحلة أولى، منتوج تقاعد جديد مؤجل الدفع "إنصاف" لصالح المستفيدين من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الذين أعيد إدماجهم في القطاع العام في سن متأخر السماح لهم بالاستفادة من معاش لائق عند إحالتهم على التقاعد.

وفي نفس السياق، لم يسجل الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، خلال سنة 2023، تحصيل أي مبلغ مساهمة تخص هذه الفئة، في حين شرع في دفع معاشات بمبلغ 0,60 مليون درهم لصالح 18 مستفيد.

وخلال نفس السنة، بلغت الاحتياطات المكونة 29,59 مليون درهم مقابل 34,52 مليون درهم في سنة 2022.

خلال سنة 2021، أطلق الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين إيرادات فورية، استفاد منها في بداية الأمر مستخدمي قطاع توزيع المياه والكهرباء والصرف الصحي السائل والوكالات والشركات المفوضة بهدف تقديم معاشات تكميلية عند سن التقاعد. وقد قام مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أيضا باكتتاب هذه الإيرادات لفائدة مستخدميه.

في متم سنة 2023، وصل عدد المنخرطين إلى 3.293 منخرط مع إجمالي أقساط محصلة بلغت 151,58 مليون درهم كما وصل مبلغ المعاشات المؤدات إلى 171,05 مليون درهم.

وفي نفس السياق، بلغت الاحتياطات المكونة خلال هذه السنة 38,60 مليون درهم مقابل 75,64 مليون درهم في سنة 2022.

التدبير المفوض
مجال صناديق التضامن

أهم الأرقام لسنة 2023

المعاشات المؤدات
4.664,52 مليون درهم
+304%

عدد المستفيدين ( )
3.612.531
( ) أخذا بعين الاعتبار المستفيدين من البرامج الاجتماعية تيسير والدعم الاجتماعي المباشر

مفاحم المغرب

بعد قرار تصفية منازعات شركة مفاحم المغرب، تم عقد اتفاقيات بتواريخ 12/03/1999 و28/05/2004 بين الوزارة المكلفة بالمالية، ووزارة الطاقة والمعادن، والمكتب الوطني للهيدروكربونات والمناجم والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، من أجل الحفاظ على حقوق الموظفين السابقين لشركة مفاحم المغرب، وضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية.

بالإضافة إلى تدبير معاشاتهم، يقوم الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بتتبع الإجراءات القانونية على مستوى مختلف المحاكم بالمملكة. خلال سنة 2023، بلغ حجم المتأخرات الصادرة 15,47 مليون درهم أي بانخفاض نسبته 7,8% بالمقارنة مع سنة 2023.

كما مر عدد المستفيدين من 1.318 مستفيد خلال سنة 2022 إلى 1.196 مستفيد خلال سنة 2023 مسجلا بذلك انخفاضا نسبته 9%.

صناديق العمل

ابتداء من فاتح يوليوز 2013، شرع الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين في تدبير صناديق العمل : صندوق الزيادة في الإيرادات وصندوق تضامن المشغلين وصندوق الضمان. خلال سنة 2023، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بتدبير 2.137 ملف وبأداء 344 مليون درهم مسجلا بذلك ركودا بالمقارنة مع السنة الماضية، (أي 344,92 مليون درهم) وذلك لفائدة 39.471 مستفيدا مقابل 39.285 في سنة 2022.

دعم الأرامل

بموجب الاتفاقية المبرمة بين الدولة والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، تم تخويل، هذا الأخير، تدبير وأداء المساعدة المباشرة لفائدة النساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى.

خلال سنة 2023، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بتدبير 3.711 ملف لفائدة 7.448 طفل يتيم. ووصل مبلغ المساعدات المؤدات 502,47 مليون درهم مقابل 599,44 مليون درهم في سنة 2022، أي بانخفاض نسبته 16,2%. وبهذا، فقد مر عدد المستفيدين من 155.326 مستفيد خال سنة 2022 إلى 136.388 مستفيد في سنة 2023، أي بانخفاض نسبته 12,2%. ويفسر هذا الانخفاض بانتقال برنامج دعم الأرمل إلى برنامج الدعم الاجتماعي المباشر.

زلزال الحوز

تولى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين تدبير وأداء المساعدات المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي لإعادة التأهيل وإعادة بناء المنازل التي انهارت في المناطق المتضررة من الزلزال.

ولهذا الغرض، قام الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، بوضع آلية لصرف المساعدات المالية للمتضررين قائمة عل تعزيز القرب من المستفيدين بهدف إتمام عملية الأداء بنجاح.

كما وصل مبلغ المساعدات المؤدات سنة 2023 إلى 646,92 مليون درهم لفائدة حوالي 50.743 مستفيدا.

البرنامج الاجتماعي "تيسير"

في 22 يوليوز 2022، تم توقيع اتفاقية بين الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ووزارة الاقتصاد والمالية، تخول للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين التدبير المفوض للبرنامج الاجتماعي « تيسير » الذي يعد من بين أهم البرامج الاجتماعية في المغرب، نظرا لأثره على النهوض بالتعليم للفئات السكانية الأكثر هشاشة وعلى الحد من الهدر المدرسي.

بفضل القنوات المختلفة (التطبيق الذكي والبوابة الإلكترونية وشبكة تضم أكثر من 11.000 وكالة قرب للأداء) التي تم وضعها رهن إشارة الفئة السكانية المؤهلة، تم حتى نهاية شهر دجنبر 2023 تسجيل 444.706 مستفيد جديد (أولياء أمور التلاميذ) من البرنامج "تيسير" .

ووصل مبلغ التعويضات المؤدات سنة 2023 إلى 2.461,09 درهم لفائدة 2,3 مليون تلميذ مستفيد، أي 1,6 مليون ولي أمر مستفيد.

بالنسبة للسنة المالية 2023، تلقى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين 122.878 شكاية، و2.528 طلبا للحصول على معلومات، تمت معالجتها كليا.

علاوة على ذلك، أتاح تدبير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين لبرنامج "تيسير" فتح حسابات بنكية لأكثر من مليون مستفيد.

الدعم الاجتماعي المباشر

يهدف هذا البرنامج، الذي يندرج في إطار المشروع الوطني لتعميم الحماية الاجتماعية، إلى تقديم مساعدة مالية للأسر المعوزة.

يتم تدبير هذا البرنامج بشراكة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ حيث يقوم الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين بمراقبة الأهلية وحساب الحقوق وإعداد أوامر الأداء ووضع محاكي لتقدير الحقوق. في حين يقوم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتدبير منصة التسجيل وأداء المستحقات والعلاقة مع المستفيدين.

وفي نهاية دجنبر 2023، شهد برنامج الدعم الاجتماعي المباشر تسجيل 1,06 مليون مواطن ،استفاد منهم مليون مواطن كما تم أداء 525 مليون درهم من المساعدات منها 152 مليون درهم على شكل تعويضات جزافية و 373 مليون درهم على شكل تعويضات للأطفال.

التدبير المفوض
مجال التقاعد والتأمين

صندوق التقاعد لهيئة المحامين بالدار البيضاء

خلال سنة 2023، تم تسجيل 109 محامي جديد ليصل مجموع عدد المحامين المنخرطين في صندوق التقاعد لهيئة المحامين بالدار البيضاء إلى 4.320.

وبلغت تحصيلات هذه السنة 5,77 مليون درهم مقابل 5,38 مليون درهم في سنة 2022، أي بارتفاع نسبته 7,3%.

أما على مستوى المعاشات، فقد تم خلال سنة 2023 تصفية 62 ملف معاش تقاعد. كما وصل إجمالي المعاشات المؤدات سنة 2023 إلى 12,70 مليون درهم مقابل 12,82 مليون درهم في سنة 2022.

تطور التحصيلات والمعاشات
(بمليون الدرهم)

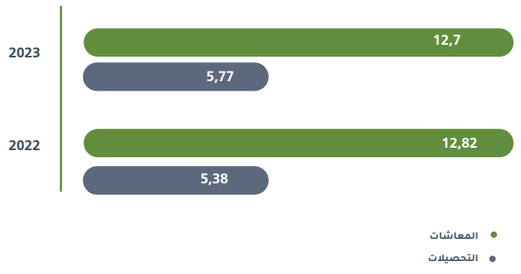

التدبير المالي

وضعية محفظة الاستثمارات

إلى حدود نهاية سنة 2023، سجل إجمالي محفظة استثمارات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين مبلغا قدره 23,5 مليار درهم بانخفاض قدره 0,2- مليار درهم، ويُعزى ذلك إلى تأثير المنحنى بقيمة 1,2- مليار درهم وتعويضه جزئياً بقسيمة قيمتها مليار درهم. كما بلغ إجمالي استثمارات محافظ الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين 0,3 مليار درهم على شكل سندات الخزينة.

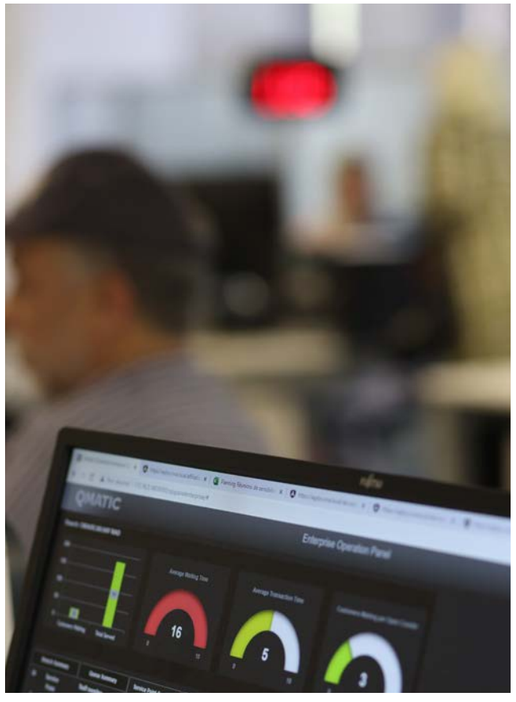

النتائج المالية

الحصيلة

خلال سنة 2023، بلغ مجموع حصيلة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين 26.557,33 مليون درهم مقابل 25.552,06 مليون درهم بالمقارنة مع سنة 2022، أي بارتفاع نسبته 3,9%.

الخصوم

يمثل **التمويل الدائم** 98,9% من مجموع الخصوم خلال سنة 2023 ويتكون أساسا من

- **الرساميل الذاتية** التي سجلت ارتفاعا قدره 135 مليون درهم إثر نتيجة سنة 2023 التي مرت من عجز في النتيجة بلغ 421 مليون درهم خلال سنة 2022 إلى فائض في النتيجة بمبلغ 135 مليون درهم في سنة 2023.
- **الاحتياطات التقنية** التي بلغت 25.477 مليون درهم في نهاية سنة 2023، بزيادة نسبتها 4%. وتفسر هذه الزيادة أساسا، التي بلغت 935 مليون درهم، بارتفاع الاحتياطات الحسابية روكور وإيرادات حوادث الشغل بمبلغ 874 مليون درهم و 486 مليون درهم على التوالي حيث تم الحد منها بالخفض من احتياطات المكتب الشريف للفوسفاط بحوالي 321- مليون درهم.

سجلت **الخصوم المتداولة** انخفاضا بلغ 64- مليون درهم، أي 19%- بالمقارنة مع السنة المالية 2022. ويفسر هذا الانخفاض أساسا بنقص قيمة الاستهلاك لحالة الارتفاع المسجلة خلال هذه السنة المالية والتي مرت من 96 مليون درهم في سنة 2022 إلى 10 مليون درهم حتى نهاية 2023.

الأصول

التوظيفات، التي تمثل 95% من إجمالي الأصول، بلغت 25.346 مليون درهم بزيادة قدرها 3% مقارنة بالسنة الماضية. يرجع هذا الارتفاع أساساً إلى زيادة توظيفات السندات الحكومية وصناديق الاستثمار المشترك (OPCVM) بمقدار 408 مليون درهم و458 مليون درهم على التوالي.

شهدت **الأصول المتداولة** زيادة قدرها 163 مليون درهم، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى زيادة العائدات المحصلة لروكور بمقدار 129 مليون درهم ومستحقات التدبير بمبلغ إجمالي يقدر ب 39 مليون درهم (صناديق العمل، دعم الأرامل، تيسير...).

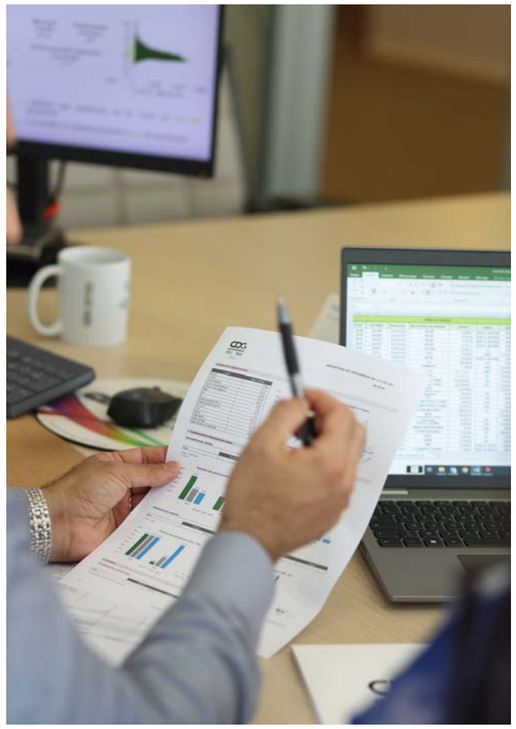

حساب العائدات والتكاليف

بلغ الفائض المالي لسنة 2023 مبلغ 134,70 مليون درهم مقارنة بالعجز المسجل خلال سنة 2022 والذي بلغ 421,59 مليون درهم.

وترجع النتيجة المذكورة أساسا إلى النتيجة المالية الإيجابية التي بلغت 881 مليون درهم متجاوزة نتائج العجز التقني والإداري.

وشهد الرصيد التقني تحسنا واضحا بنسبة 75%+ مقارنة بسنة 2022. ويعود هذا التغير الإيجابي أساسا إلى انخفاض التباينات في المخصصات التقنية بقيمة 2.437- مليون درهم.

(بمليون الدرهم)	2023	2022	التغيير %
العائدات	**6.994,25**	**5.376,53**	**30,1%**
اشتراكات، أقساط ورساميل مكونة	**2.666,90**	**2.607,58**	**2,3%**
عائدات التوظيفات	**4.275,33**	**2.739,63**	**56,1%**
الدخل على التوظيفات	919,40	772,74	19,0%
فوائد على الودائع وعائدات أخرى للتوظيفات	30,72	13,01	136%
أرباح على قيم التوظيفات	3.325,25	1.953,93	70,2%
خصوم	-0,03	-0,05	46,6%
عائدات أخرى	52,02	29,32	77,4%
التكاليف (2)	**6.859,55**	**5.798,12**	**18,3%**
المعاشات المؤدات	**2.406,00**	**1.899,38**	**26,7%**
إرصادات الاحتياطات التقنية	**907,61**	**3.344,63**	**-72,9%**
تكاليف عامة	**144,17**	**132,29**	**9%**
تكاليف التوظيفات	**3.394,47**	**421,80**	**704,8%**
تكاليف الفوائد	-	-	-
خسائر على عمليات التوظيفات	3.439,02	344,51	898,2%
مصاريف تدبير التوظيفات	10,17	11,75	-13,4%
مصاريف أخرى للتوظيفات	1,24	1,05	18,3%
استهلاك الأقساط	-86,03	34,42	-349,9%
اعتمادات على التوظيفات	30,06	30,06	0%
تكاليف غير تقنية غير جارية	**7,30**	**0,02**	**39192,6%**
النتيجة (2-1)	**134,70**	**- 421,59**	**-**

النتائج المالية

خلال سنة 2023، بلغ إجمالي إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين 6.994,25 مليون درهم، مقابل 5.376,53 مليون درهم في السنة الماضية، بزيادة قدرها 30,1%. أما إجمالي المصاريف، فقد ارتفع من 5.798,12 مليون درهم سنة 2022 إلى 6.859,55 مليون درهم في سنة 2023، بزيادة قدرها 18,3%.

وشهدت المساهمات والأقساط والرساميل المحصل عليها زيادة طفيفة بنسبة 2%، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة معاشات وتحصيلات وركور بما قدره 206 مليون درهم، والمعاشات الفورية بما قدره 24 مليون درهم، وإيرادات حوادث السير بمقدار 17 مليون درهم، مخففة بالانخفاض في تحصيلات إيرادات حوادث الشغل بمقدار 189 مليون درهم.

وقد سجلت الاحتياطات التقنية انخفاضاً استثنائياً يرجع أساساً إلى تطبيق، لأول مرة خلال سنة 2022، لدورية هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي التي وضعت شروطاً جديدة لتكوين وتقييم وتمثيل الاحتياطات التقنية. أسفر استمرار تطبيق هذه الدورية سنة 2023، عن تغيير أقل أهمية مقارنة بالسنة الماضية بقيمة 908 مليون درهم، ويرجع ذلك أساساً إلى الاحتياطات الحسابية لروكور بمقدار 877 مليون درهم و 486 مليون درهم على التوالي، مع تخفيض في احتياطي المكتب الشريف للفوسفاط بمقدار 321- مليون درهم.

وشهدت تكاليف التوظيفات زيادة تفسر أساساً بارتفاع خسائر بيعها بمقدار 3.094+ مليون درهم.

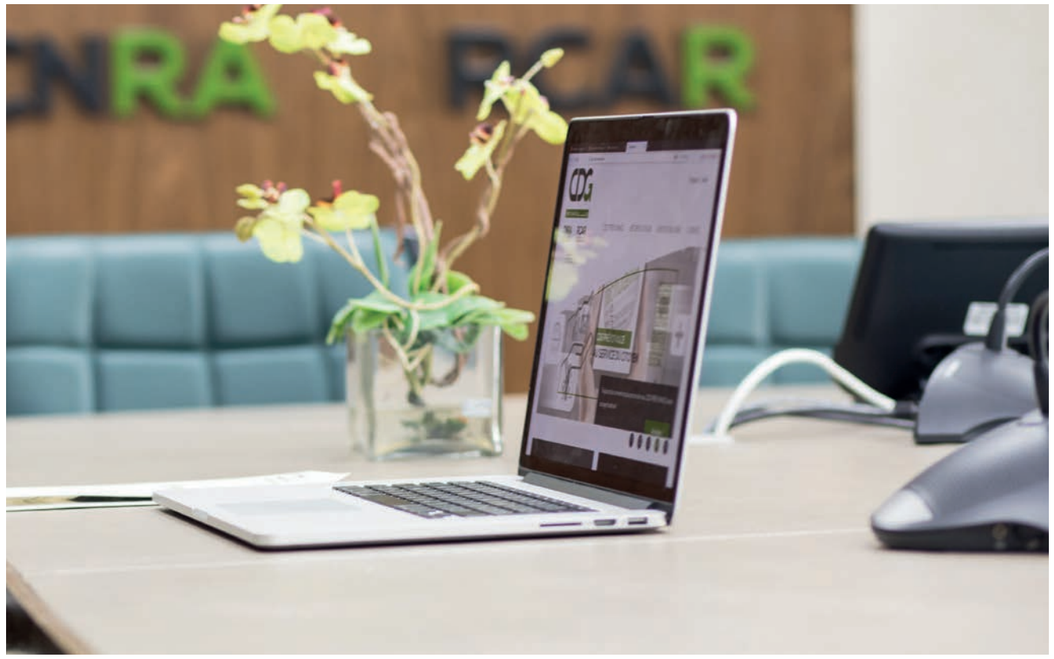

الحصيلة الملخصة إلى غاية 2023/12/31

الأصول

(بمليون الدرهم)	2023	2022
أصول ثابتة	**25.568,39**	**24.757,93**
أصول ثابتة دون قيمة	90,19	120,25
أصول غير مادية	15,23	18,09
أصول مادية	95,70	95,30
أصول مالية (غير التوظيفات)	21,62	22,04
توظيفات	25.345,65	24.502,26
الأصول المتداولة (غير الخزينة)	**856,70**	**693,98**
دائنات الأصول المتداولة	856,70	693,98
الخزينة	**132,24**	**100,15**
مجموع الأصول	**26.557,33**	**25.552,06**

الخصوم

(بمليون الدرهم)	2023	2022
التمويل الدائم	**26.275,60**	**25.206,13**
رساميل ذاتية	798,44	663,73
احتياطات	25.477,16	24.542,39
الخصوم المتداولة	**281,73**	**345,94**
ديون الخصوم المتداولة	281,22	345,42
احتياطات لمواجهة المخاطر والتكاليف	**0,51**	**0,51**
مجموع الخصوم	**26.557,33**	**25.552,06**

RCAR

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

ⵜⴰⵏⴰⵡⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ

RÉGIME COLLECTIF D'ALLOCATION DE RETRAITE

RCAR

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

التـأسـيس

النظـام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعـد مؤسسـة عموميـة للاحتياط الاجتماعي، تتمتـع بالشـخصية المعنوية والاستقلال المالي. أنشـأت بالظهيـر بمثابـة قانـون رقـم 1-77-216 الصـادر بتاريـخ 4 أكتوبـر 1977 ويقـوم بتسـييرها الصنـدوق الوطنـي للتقاعـد والتأميـن المسـير بـدوره مـن طـرف صنـدوق الايـداع والتدبيـر. يتكـون النظـام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعـد مـن نظـام عـام ونظـام تكميلي. وتتجلى مهمة النظـام في ضمان الحقـوق الشـخصية للمنخـرط أو لـذوي حقوقـه برسـم مخاطـر الشـيخوخة ومخاطـر الزمانـة والوفـاة. وتتمثـل الحقـوق التـي يضمنها النظام الجماعي في :

- معاش الشيخوخة والزمانة والوفاة ؛
- القنوة ؛
- التعويضات العائلية ؛
- تحويل الحقوق.

ميـدان التطـبيق

النظـام العـام هـو النظـام الرئيسـي للمسـتخدمين الخاضعيـن لحيـز تطبيـق النظـام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعـد. يطبـق النظـام العـام وجوبـا علـى المسـتخدمين المتعاقديـن الجـار عليهـم الحـق العـام والمسـتخدمين المؤقتيـن والمياوميـن والعرضييـن العامليـن مـع الدولـة والجماعـات المحليـة، ومسـتخدمي الهيئـات الجاريـة عليهـا المراقبـة الماليـة المنصـوص عليهـا فـي الظهيـر الشـريف رقـم 1-59-271 الصـادر فـي 17 شـوال 1379 (14 أبريـل 1960) بتنظيـم مراقبة الدولـة المالية على المكاتب والمؤسسـات العمومية والشـركات ذات الامتياز وكذا علـى الشـركات والهيئـات المسـتفيدة من الاعانات المالية التي تقدمهـا الدولة أو الجماعـات العمومية.

أمـا بالنسـبة للنظـام التكميلـي، فهـو نظـام تعاقـدي. ويطبـق هـذا النظـام وجوبـا علـى المنخرطيـن فـي النظـام العـام الذيـن يتوفـرون علـى أجـور تفـوق سـقف الأجـرة المحـددة سـنويا مـن طـرف النظـام الجماعـي، والذيـن يعملـون لـدى هيئـة مشـغلة موقعـة لاتفاقيـة الانضمـام إلـى النظـام التكميلـي.

معايير النظام

سقف الأجور

وصـل سـقف الأجـور ابتـداء مـن فاتـح يناير 2023 إلـى 19.632 درهـم في الشـهر مقابل 19.252 درهم في الشـهر خلال السـنة الماضيـة، أي بارتفـاع قيمتـه 380 درهـم.

تجـدر الإشـارة إلـى أنـه ابتـداء مـن فاتـح يناير 2024 بلـغ معـدل إعـادة التقييـم 2,74% للراتـب بحـد أقصـى قـدره 20.440 درهـم.

إعادة تقييم المعاشات

خلال سـنة 2023، قـام النظـام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعـد بإعـادة تقييـم المعاشـات الممنوحـة بنسـبة 2,74% مقابـل 1,32% فـي السـنة الماضيـة.

تكلفة التسيير المالي والإداري

خـلال سـنة 2023 بلـغ إجمالـي التكاليـف العامـة للنظـام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعـد (النظـام العـام والنظـام التكميلـي) 98,6 مليـون درهـم مقابـل 99,3 مليـون درهـم فـي السـنة الماضيـة.

فيما يتعلـق بالمصاريـف المتعلقة بالتدبير المالي فقد عرفت انخفاضا بنسـبة 6,3%- مـرورا مـن 45,9 مليون درهم فـي سـنة 2022 إلى 43 مليـون درهـم فـي سـنة 2023 وقـد تميـزت نسـب معـدلات التدبيـر خلال هـذه السـنة بـ

- الزيـادة فـي التحصيـلات ومعاشـات النظـام الجماعـي لمنـح رواتـب التقاعـد ؛
- ركود القيمة السوقية للمحفظة.

كما عـرف معـدل الإنفـاق الإجمالي (نسـبة النفقـات الإجمالية: تكاليـف التدابيـر الإداريـة والتقنيـة + تكاليـف تدبيـر التشـغيل / القيمـة السـوقية للمحفظـة) تراجعا بنسـبة 0,2- نقطـة مـرورا من 0,117% في 2022 إلى 0,115% في 2023. رغـم هذه التأثيرات، يبقى معـدل الإنفاق الإجمالي ثابتا، مسـجلا بذلك تحسنا هاما منذ 2017.

أهم الأرقام لسنة 2023

النظـام العـام	النظام التكميلي

النظـام العـام

المشغلون المنضمون
3.532
(عدد شبه مستقر)

المنخرطون النشيطون
121.813
+1,5%

المنخرطون ذوو الحقوق
553.253
+0,8%

التحصيلات (دون احتساب الصناديق الداخلية للتقاعد)
3.258,78 مليون درهم
+4,2%

التحصيلات (مع احتساب الصناديق الداخلية للتقاعد)
3.308,42 مليون درهم

المستفيدون من المعاشات
147.266
+2,2%

المعاشات الممنوحة
7.576,93 مليون درهم
+2%

النظام التكميلي

المنخرطون النشيطون
29.987
-1,5%

التحصيلات
319,81 مليون درهم
+30,7%

المستفيدون من المعاشات
11.549
+12,1%

المعاشات المؤدات
136,86 مليون درهم
+14%

النظـام العـام

المساهمون في النظام

فـي متـم سـنة 2023 بلـغ إجمالـي عـدد المسـاهمين فـي النظـام العـام 700.519 مسـاهما، ويـوزع هـذا العـدد كما يلي

- 553.253 منخرطا بما فيهم 121.813 منخرط نشيط ؛
- 94.448 متقاعدا وفي حالة عجز ؛
- 52.818 ذوي الحقوق.

توزيع المساهمين في النظام

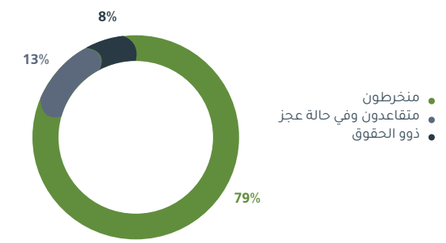

المشغلون المنضمون

في 2023/12/31 بلغ عـدد المشـغلين المنضميـن في النظـام العـام 3.532 مقابـل 3.525 فـي 2022 فـي حالـة شبه ركـود بالمقارنـة مـع سـنة 2022 موزعـة كما يلي

- الجماعات الترابية : 1.733
- الدولة (الوزارات، الهيئات...) : 920
- المؤسسات العمومية : 879

توزيع المؤسسات المنضمة

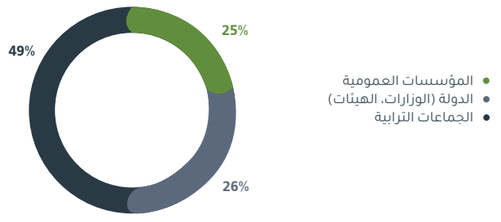

المنخرطون النشيطون

فـي2023/12/31 عـرف عـدد المنخرطيـن النشـيطين ارتفاعا نسبتـه 1,5% مـرورا مـن 119.955 خلال سـنة 2022 إلى 121.813 خـلال سـنة 2023.

تطور عدد المنخرطين النشيطين المساهمين

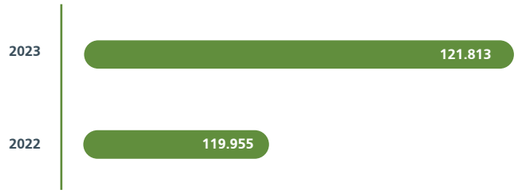

التحصيلات

باسـتثناء المراجعـات المتعلقـة بالصناديـق الداخليـة للتقاعـد، قـام النظـام الجماعـي خـلال هذه السـنة بتحصيل مسـاهمات وانخراطـات بلغـت 3.258,78 مليـون درهـم مقابـل 3.126,91 مليـون درهـم فـي السـنة الماضيـة، بارتفاع نسـبته 4,2%.

تطور التحصيلات (بمليون الدرهم)

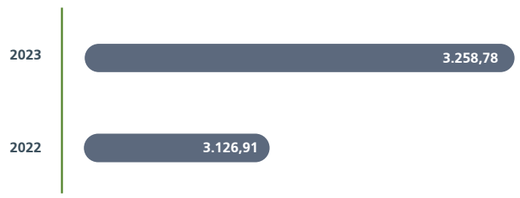

المعاشات الممنوحة

عـرف مبلـغ المعاشـات الممنوحـة ارتفاعـا نسـبته 2% مـرورا مـن 7.428,80 مليون درهم في سنة 2022 إلى 7.576,93 مليون درهـم فـي سـنة 2023 بينمـا بلغـت قيمة المعاشـات المؤدات 7.687,89 مليـون درهـم مقابـل 7.354,64 مليـون درهم في سنة 2022.

يفسـر تطـور المعاشـات الممنوحة بارتفـاع عـدد المسـتفيدين بنسـبة 2,2% مـن جهـة، وبإعـادة تقييـم المعاشـات مـن جهة أخرى.

تطور المعاشات الممنوحة (بمليون الدرهم)

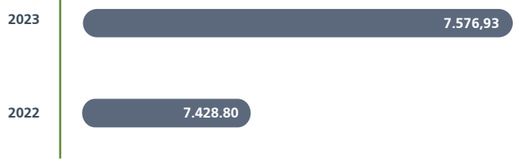

المستفيدون من المعاشات

فـي سـنة 2023 بلـغ عـدد المعاشـات المصفاة 8.730 مقابـل 7.268 معاشـا فـي السـنة الماضيـة، أي بارتفاع نسـبته 20,1% ويـوزع هـذا العـدد كمـا يلي

- المتقاعدون : 5.545
- الأشخاص في حالة عجز : 10
- الأزواج : 2.299
- الأيتام : 859
- الأيتام في حالة عجز : 17

توزيع عدد المعاشات المصفاة

توزيع عدد المستفيدين من المعاشات

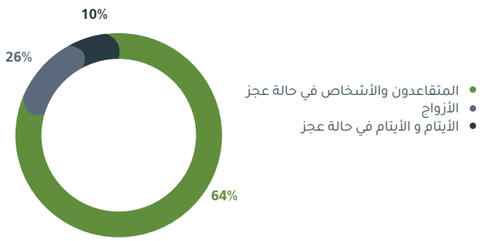

أخـذا بعيـن الاعتبـار هـذه التصفيـات الجديـدة، وصـل عـدد المسـتفيدين مـن المعاشـات إلـى 144.162 مقابـل 140.678 فـي سـنة 2022 أي بارتفـاع نسبته 2,5%.

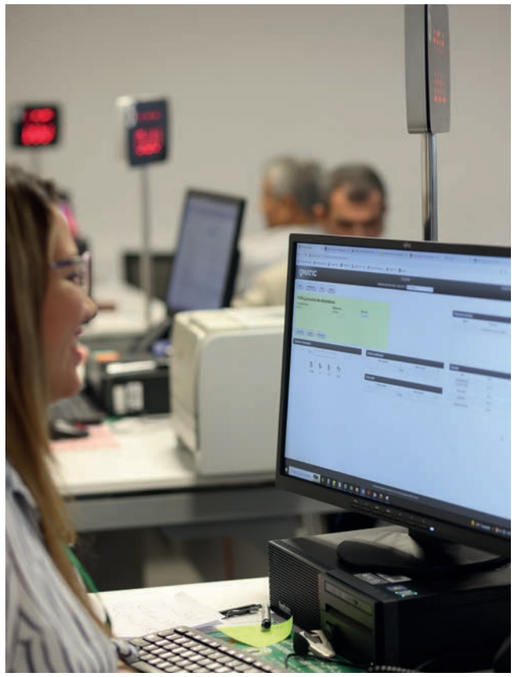

القيادة الأكتوارية

بصفته مدبرا بتفويض من الدولة لصناديق الاحتياط والتقاعد، ووفقا للمعايير الدولية المعتمدة في مجال القيادة الأكتوارية لأنظمة التقاعد، التي تدعو إلى القيام بصفة دورية بدراسات أكتوارية لهذه الأنظمة من أجل تدارس ديمومتها والتنبؤ بالتواريخ المحتملة للعجز المستقبلي، يقوم قطاع الادخار والاحتياط لصندوق الإيداع والتدبير بإنجاز الحصيلة الأكتوارية السنوية لأهم الأنظمة المسيرة كما هو الحال بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

وعليه، فإن القيادة الأكتوارية للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد تتم سنويا من خلال إجراء تقييم للحصيلة الأكتوارية تمكن من الحصول على التوقعات المتعلقة بالموارد والإلتزامات على المدى البعيد، مما يمكن من حساب مؤشرات ديمومته من خلال تحديد السنة المحتملة لنفاد احتياطاته (أفق الديمومة) وكذا تحديد مستوى تغطية التزاماته. كما تمكن هاته الحصيلة الأكتوارية من دراسة نجاعة التدابير المتعلقة بإصلاح النظام والتي ستمكنه من تحسين أفق ديمومته.

وتتم سنويا المصادقة على نتائج الحصيلة الأكتوارية من طرف خبير أكتواري مستقل.

ويمكن تلخيص نتائج الحصيلة الأكتوارية للنظام عند متم سنة 2023 كما يلي

نتائج الحصيلة الأكتوارية وفق فرضية النظام "الشبه المغلق"

وفقا لفرضية النظام "الشبه المغلق"، فإن النظام يبقى مغلق أمام المنخرطون الجدد. كما أن المنخرطون النشيطون الحاليون سيستمرون في المساهمة في النظام إلى حين نفاذه.

يلخص الجدول أدناه نتائج هذه المقاربة برسم سنة 2023 :

الفئات	بمليون درهم
الالتزامات (1)	245.905
الموارد (2=1)	158.040
المساهمات المفترضة (2)	37.399
(الاحتياطات) قيمة السوق(3)	120.641
الالتزام غير المغطى (1 - (2+3))	87.866
نسبة التمويل المسبق (1/(2+3))	64,27%

وبالتالي، فإن نسبة تغطية الالتزامات الأكتوارية تصل الى 64,27% مقابل 62,97% في السنة الماضية.

نتائج الحصيلة الأكتوارية وفق فرضية النظام "المفتوح"

وتعكس فرضية النظام "المفتوح" التشغيل العادي للنظام في ظل افتراض استمرارية النشاط حتى استنفاذ الأموال. خلصت الحصيلة الأكتوارية وفق فرضية النظام "المفتوح" إلى تحديد السنة المحتملة لنفاد احتياطات النظام في أفق سنة 2052. ويوضح الرسم البياني أدناه تطور احتياطات النظام خلال السنوات القادمة.

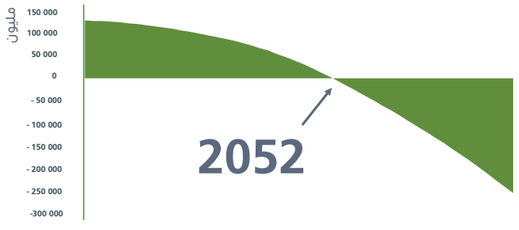

النظام التكميلي

المساهمون في النظام

في نهاية سنة 2023 بلغ إجمالي عدد المساهمين في النظام 57.547 مساهما مقابل 51.667 مساهم في سنة 2022 بارتفاع نسبته 11,3% بالمقارنة مع السنة الماضية. ويوزع هذا العدد كما يلي :

- 45.998 منخرط نشيط ؛
- 11.549 مستفيد من المعاش.

تطور عدد المساهمين في النظام

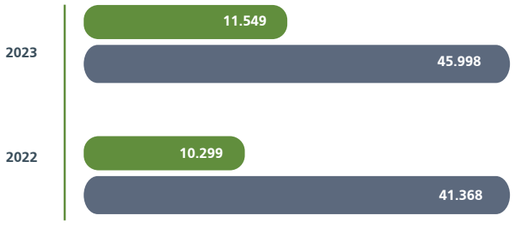

- مستفيدون من المعاش
- منخرطون نشيطون

التحصيلات

وصل مبلغ المساهمات والاشتراكات إلى 319,81 مليون درهم مقابل 244,62 مليون درهم في سنة 2022 بارتفاع نسبته 30,7%.

تطور التحصيلات (بمليون الدرهم)

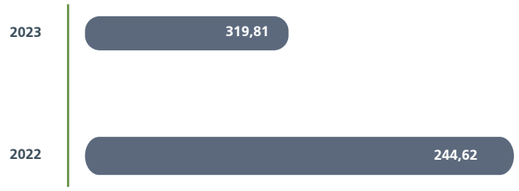

المنخرطون النشيطون المساهمون

خلال سنة 2023 سجل عدد المنخرطين النشيطين المساهمين في النظام 29.987 منخرطا مقابل 30.437 منخرطا في سنة 2022 أي بانخفاض نسبته 1,5%.

تطور عدد المنخرطين النشيطين المساهمين

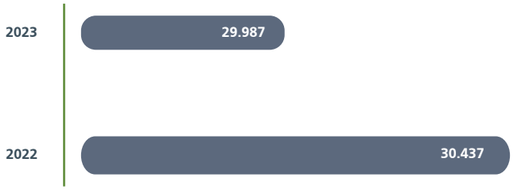

المستفيدون من المعاشات

مر عدد المستفيدين من معاش النظام التكميلي من 10.299 مستفيد من المعاش في سنة 2022 إلى 11.549 مستفيد من المعاش في سنة 2023 أي بارتفاع نسبته 12,1%.

تطور عدد المستفيدين من المعاشات

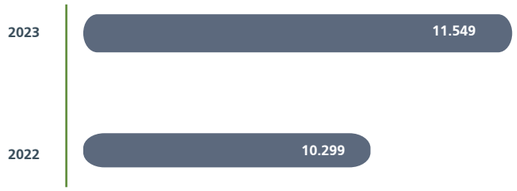

المعاشات الممنوحة

خلال سنة 2023 بلغت قيمة المبلغ المدفوع للمعاشات 136,86 مليون درهم مقابل 120,04 مليون درهم في السنة الماضية، أي بارتفاع نسبته 14% ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الارتفاع المسجل في عدد المستفيدين.

تطور المعاشات الممنوحة (بمليون الدرهم)

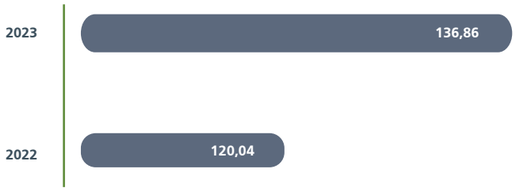

التدبير المالي

النظام العام

خلال سنة 2023 سجلت محفظة النظام العام للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، أداء نسبته 3,12%.

و يعزى هذا الأداء بشكل أساسي إلى أداء قطاع الأسهم المدرجة بمساهمة 3,92% وزيادة أسعار الفائدة مع مساهمة في الجيب قدرها 0,80%-.

النظام التكميلي

إلى حدود نهاية سنة 2023 سجلت محفظة النظام التكميلي للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، أداء بنسبة 3,20% أي ما يوافق أداء فائق قدره 29 Pbs مقارنة بمعياره.

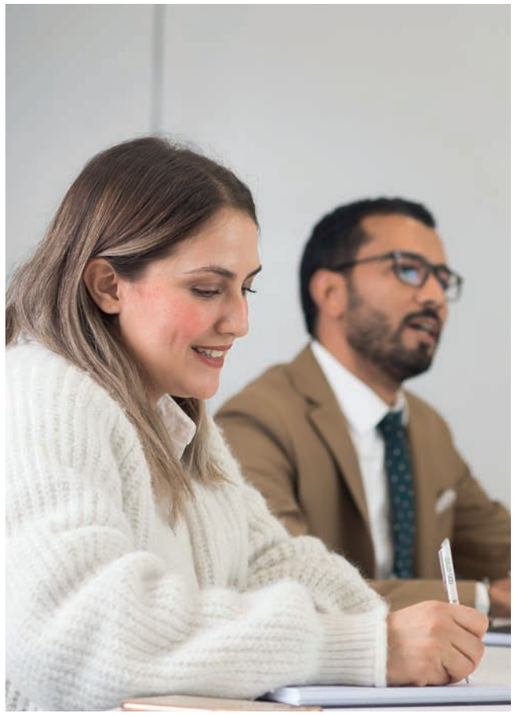

الأداء المالي للنظام العام

الحصيلة

الخصوم

برسم سنة 2023، ارتفعت موارد النظام العام لتصل إلى 113.213,87 مليون درهم مقابل 111.702,54 مليون درهم سنة 2022 بارتفاع بقيمة 1.512,33 مليون درهم أي بنسبة 1,4%.

تتكون موارد النظام العام أساسا من الصناديق التنظيمية (بما فيها النتيجة المالية) والاحتياطات التقنية والتي تمثل 99% من مجموع الموارد لسنة 2023.

توزيع الموارد

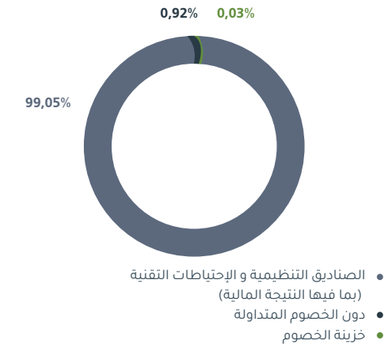

بلغت **الصناديق التنظيمية والاحتياطات التقنية** 111.005 مليون درهم وتتكون مما يلي :

- الصناديق التنظيمية بقيمة 15.216,83 مليون درهم مقابل 25.843,83 مليون درهم سنة 2022.
- الاحتياطات التقنية التي تشمل التزامات النظام اتجاه المستفيدين من المعاش بقيمة 95.788 مليون درهم مقابل 92.892 مليون درهم سنة 2022 بزيادة نسبتها 3,1%.

وانخفض مبلغ **ديون الخصوم المتداولة** (بما في ذلك الالتزامات النقدية) بنسبة 11%. ويرجع ذلك إلى انخفاض الالتزامات دون الدفع بحوالي 91- مليون درهم وأيضا بانخفاض الديون عند اقتناء الأوراق المالية وقيم الاستثمار 97- مليون درهم تحت التأثير المشترك لعمولات التدبير المالي الثابت والمتغير بمبلغ 74- مليون درهم و 55- مليون درهم على التوالي والاعتراف بالعمولات الثابتة للسنة المالية 31+ مليون درهم.

الأصول

خلال سنة 2023، بلغ مجموع الاستعمالات (بعد إزالة الاستهلاكات والاحتياطات المقدرة بـ 5.915,76 مليون درهم) 113.213,87 مليون درهم مقابل 111.701,54 مليون درهم في السنة الماضية، أي بارتفاع نسبته 1,4%.

توزيع الاستعمالات

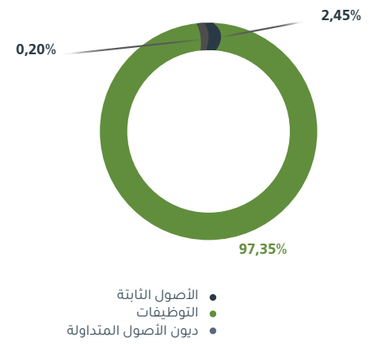

تمثل **التوظيفات** 97% من مجموع الاستعمالات والتي بلغت 110.216 مليون درهم بارتفاع نسبته 1,6% مقابل السنة الماضية وهو ما يعادل 1,68 مليار درهم، ويفسر هذا الارتفاع أساسا

- محفظة الأسهم والحصص في الشركات التي تمثل 1.080+ مليون درهم (OPCI HORIZON REAL ESTATE).
- سندات الخزينة بحوالي 6.422+ مليون درهم، في حين شهدت السندات وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والأسهم انخفاضا قدره 1.884- مليون درهم و 4.276- مليون درهم و 674- مليون درهم على التوالي.

وقد زاد من حدة هذا التغيير التصاعدي انخفاض الاحتياطات بسبب انخفاض قيمة الأسهم والحصص في الشركات بما قيمته 1.011 مليون درهم.

وتتكون التوظيفات أساسا من :

- محفظة الأسهم وحصص الشركات التي تمثل 47% من إجمالي الاستثمارات سنة 2023 تبلغ 52.312,13 مليون درهم مقابل 56.163,46 مليون درهم سنة 2022، أي انخفاض بنسبة 6,9%.
- " السندات والأوراق المالية " التي سجلت ارتفاعا في سنة 2023 بنسبة 10,4% حيث بلغت 48.258,41 مليون درهم، أي ما يمثل 44% من مجموع التوظيفات مقابل 43.704,33 مليون درهم في سنة 2022 أي ما يعادل 40% من مجموع الاستثمارات.
- ارتفاع الاستثمارات العقارية بنسبة 17,2% لتبلغ 7.000,66 مليون درهم مقابل 5.972,07 مليون درهم سنة 2022 .

حساب العائدات والتكاليف

اختتمت السنة المالية 2023 بفائض في النتيجة بلغ 1.133,42 مليون درهم مقابل عجز مالي قدره 8.241,48- مليون درهم في سنة 2022 أي ما يعادل ارتفاع قدره 9.374,9 مليون درهم. ويفسر هذا الارتفاع بالفائض في الرصيد التقني

أما فيما يخص ديون الأصول المتداولة فقد بلغت 2.772,70 مليون درهم مقابل 2.787,65 مليون درهم سنة 2022 مسجلة بذلك انخفاض بنسبة 0,5% وتتكون أساسا من :

- قسائم مستحقة وغير منتهية الصالحية متعلقة بسندات وأذون الخزينة بمبلغ 1.616 مليون درهم ؛
- مساهمات مقدرة غير مسددة وغير مصرح بها بمبلغ 467 مليون درهم ؛
- التزامات بدون دفع بقيمة 482 مليون درهم.

للنظام العام بما قدره 4.158 مليون درهم مقابل 4.557,12 مليون درهم في سنة 2022 وكذا في العجز المالي للسنة بقيمة 2.956- مليون درهم مقابل 3.593,23- مليون درهم سجل خلال السنة الماضية.

(بمليون الدرهم)	2023	2022	التغيير %
العائدات	**18 077,23**	**17.376,52**	**4%**
مساهمات واشتراكات	3.308,42	3.237,86	2,2%
تغيرات الصناديق التنظيمية	4.321,00	3.014,57	43,3%
عائدات التوظيفات	10.406,77	11.102,81	-6,3%
عائدات التدبير الجارية	34,59	13,97	147,5%
عائدات التدبير الغير الجارية	6,44	7,31	-11,9%
التكاليف	**16 943,81**	**25.618,00**	**-33.9%**
المعاشات	7.687,89	7.354,64	4,5%
تغيرات الاحتياطات التقنية	2.897,50	2.491,02	16,3%
تكاليف مالية	6.249,18	15.659,92	-60,1%
تكاليف غير جارية	14,13	16,67	-15,2%
مصاريف عامة	95,11	95,76	-0,7%
النتيجة	**1.133,42**	**-8.241,48**	**-**

الأداء المالي
للنظام التكميلي

الحصيلة

الخصوم

إلى حدود نهاية سنة 2023 ، ارتفعت موارد النظام التكميلي لتصل إلى 2.020,14 مليون درهم مقابل 1.826,76 مليون درهم في السنة الماضية، أي بارتفاع نسبته 10,6%.

توزيع الموارد

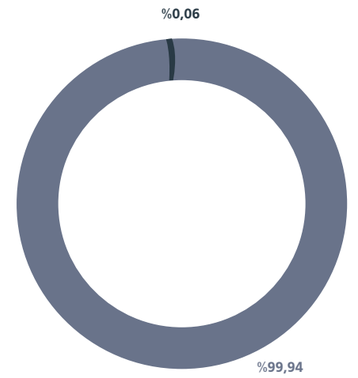

- الصناديق المقننة والاحتياطات التقنية (أخذا بعين الاعتبار النتيجة الصافية)
- ديون الخصوم المتداولة

تمثل **الصناديق والاحتياطات التقنية** 99% من مجموع الخصوم، أي ما يعادل 2.019,01 مليون درهم أخذا بعين الاعتبار نتيجة السنة المالية.

الأصول

بلغ مجموع الاستعمالات 2.020,14 مليون درهم مقابل 1.826,76 مليون درهم في السنة الماضية أي بارتفاع نسبته 10,6%.

توزيع الاستعمالات

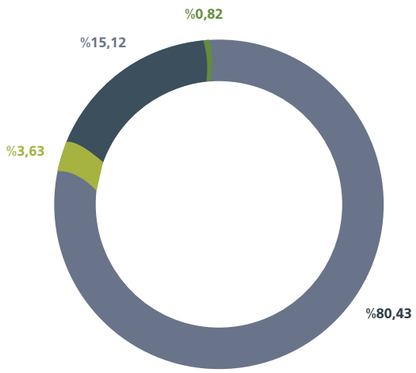

- التوظيفات المالية
- الخزينة
- ديون الأصول المتداولة
- الأصول بدون قيمة

بلغت **التوظيفات المالية** 1.624 مليون. وتتكون من 30% من الاستثمارات العقارية بمبلغ قيمته 490 مليون درهم تم استثمارها خلال سنة 2022، و 70% من سندات وأذون الخزينة.

ارتفعت **الأصول المتداولة** للنظام التكميلي (أخذا بعين الاعتبار الخزينة) بنسبة 91% وذلك بعد زيادة الفوائد المتراكمة بمقدار 7.1+ مليون درهم وفي حساب خزينة النظام التكميلي بقيمة 169+ مليون درهم.

حساب العائدات والتكاليف

اختتمت السنة المالية 2023 بعجز مالي في النتيجة بلغ 101,74 مليون درهم مقابل عجز بلغ 108,34 مليون درهم في سنة 2022. وتفصل هذه النتيجة في حساب العائدات والتكاليف التالي كما يلي :

(بمليون الدرهم)	2023	2022	التغيير %
العائدات	**356,32**	**208,71**	**70,7%**
مساهمات وتغيرات الصناديق	279,12	166,62	67,5%
عائدات التوظيفات	77,21	42,09	83,4%
عائدات التدبير الجارية	-	-	-
التكاليف	**458,07**	**317,05**	**44,5%**
المعاشات	136,86	120,04	14%
تغيرات الاحتياطات الحسابية	224,06	123,85	80,9%
تكاليف التوظيفات	93,68	68,68	36,4%
مصاريف عامة	3,46	3,52	-1,5%
تكاليف التدبير الغير الجارية	0,0046	0,97	-99,5%
النتيجة	**-101,74**	**-108,34**	**-6,1%**

الحصيلة في 2023/12/31
النظام العام والنظام التكميلي

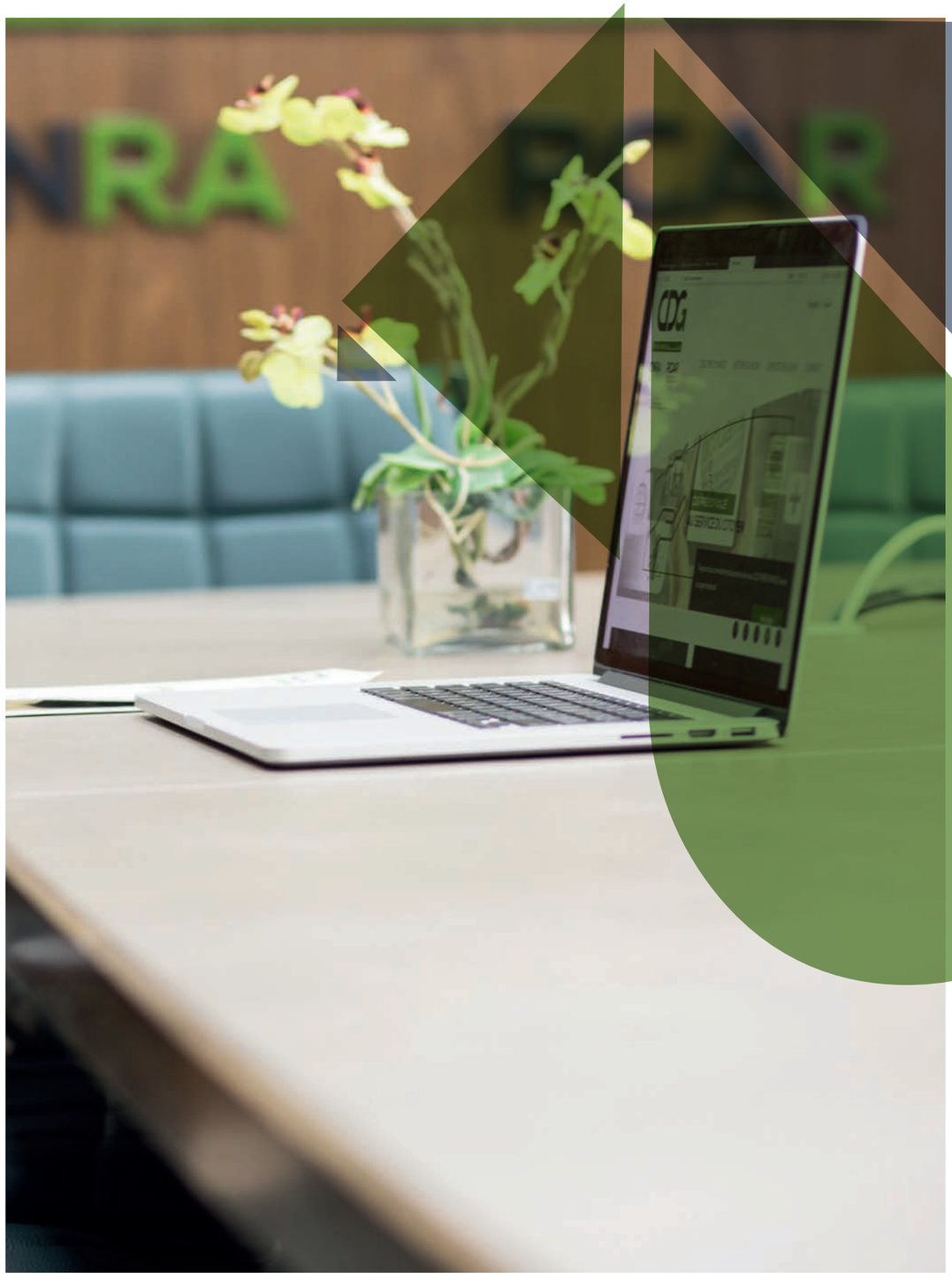

الأصــول

(بمليون الدرهم)	2023	2022
الأصول الثابتة	**112.082,56**	**110.397,45**
الأصول الثابتة دون قيمة	172,19	173,52
الأصول الثابتة غير المادية	6,40	8,17
الأصول الثابتة المادية	37,53	53,44
الأصول الثابتة المالية (غير التوظيفات)	25,33	25,10
التوظيفات	111.841,09	110.137,22
ديون الأصول المتداولة	**2.845,99**	**2.849,82**
خزينة الأصول	**274,70**	**281,03**
مجموع الأصول	**115.203,25**	**113.528,30**

الخصــوم

(بمليون الدرهم)	2023	2022
التمويل الدائم	**114.157,65**	**112.306,70**
الرساميل الذاتية	1.031,67	-8.349,82
الاحتياطات التقنية	113.125,90	120.656,44
ديون التمويل	0,08	0,08
ديون الخصوم المتداولة	**1.045,60**	**1.221,59**
خزينة الخصوم	**-**	**-**
مجموع الخصوم	**115.203,25**	**113.528,30**

2023

التقرير السنوي